سلسلة دراسات فلسطينية ١٨

وزارة الخارجية الاسرائيلية وكيف تعمل

نجدة فتحي صفوت





وزارة الخارجية الأسرائيلية وكيف تعمل



الطبعة الاولى
١٩٨٢

سلسلة دراسات فلسطينية ١٨

وزارة الخارجية الاسرائيلية وكيف تعمل





لندن – بغداد

محتويات الكتاب

مقدمة

هنالك أربع وسائل رئيسية تستعين بها الدول للتأثير في العالم الخارجي ، والمحافظة على كيانها ومصالحها ، وتحقيق أغراضها ضمن المجموعة الدولية التي تعيش بينها .

وهذه الوسائل هي : المال ، والقوة المسلحة ، والاعلام ، والدبلوماسية . ويصعب كثيرا تحديد أي هذه الوسائل اكثرها أهمية ، لأنها في الواقع متممة بعضها لبعض ، ومتداخلة ، لا غنى لواحدة منها عن الثلاث الأخريات .

ويتناول هذا البحث جهاز «الدبلوماسية» الأسرائيلية ، أي وزارة الخارجية ، طبيعتها ، وتكوينها ، وأجهزتها ، وكيفية عملها ، ونقاط الضعف والقوة فيها .

وأذا كان الجهاز الدبلوماسي عظيم الأهمية لكل دولة من الدول ، مهما كبرت أو صغرت ، ومهما كانت طبيعة علاقاتها مع الدول الأخرى ، فان له بالنسبة لاسرائيل أهمية خاصة :

فأسرائيل ، على الرغم من مرور ثلاثين عاما على قيامها ، دولة مازال كيانها ، ومشروعية وجودها ، محل خلاف عنيف . ومع ذلك ، فانها لاتزال تحمل مزيدا من النوايا العدوانية والتوسعية .

واسرائيل دولة تعيش منذ وجودها في أزمة مستمرة ، وتشغل منذ قيامها أرضا مغتصبة من شعبها . ومازال ذلك الشعب متمسكا بأرضه ، ولم يتخل يوما عن المطالبة بها ، والكفاح لأجل استعادتها ومنازعة أسرائيل وجودها غير المشروع على تلك الأرض .

وهي ، الى ذلك ، تحتل أراضي تعود لثلاث دول من جاراتها ، وتزيد مساحة الأراضي التي تحتلها عن مساحة أراضيها التي هي مغتصبة أصلا ، وقد أعطيت لها بقرار التقسيم الذي صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بأساليب غير ديمقراطية ولا أخلاقية ، خرقا لمبادئ القانون الدولي ، وحق تقرير المصير ، وحقوق الأنسان ، بل وحتى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

واسرائيل هي الدولة الوحيدة من أعضاء الأمم المتحدة التي تعيش في تحد مستمر لقرارات المنظمة . ويشكل أستمرار وجودها في الأراضي التي تحتلها مايعرف في لغة القانون الجنائي بـ «الجريمة المستمرة» .

وعلى الرغم من أعتراف دول كثيرة باسرائيل . في ظروف ولأسباب متنوعة . فانها ماتزال تشعر بعقدة نقص بالقياس الى الدول الأخرى . كما تشعر بالغربة في المنطقة . وبالعزلة عن العالم .

ولذلك كان أول أهداف الدبلوماسية الاسرائيلية السعي لتأكيد وجود أسرائيل كدولة ذات سيادة على أرض فلسطين . كما انها لم تكف عن العمل دوما على أيجاد المناخ الدولي الذي يقبل بوجود هذا الجسم السياسي والأجتماعي الغريب وغير ألمنسجم في هذه المنطقة من العالم ، ويضمن بقاءه ودعمه بمختلف الوسائل المباشرة وغير المباشرة .

ولذلك أيضا ركزت الدبلوماسية الأسرائيلية نشاطها على تأمين العناصر الدولية اللازمة لضمان أستمرار وجود الكيان الأسرائيلي المتجاوز على الحق العربي في فلسطين . وعلى مقررات الأمم المتحدة ، وذلك بشمول علاقاتها الدبلوماسية والأقتصادية أكبر عدد ممكن من أعضاء الأسرة الدولية .

ومن هنا تأتي الأهمية الخاصة للجهاز الدبلوماسي بالنسبة لاسرائيل . أن الدبلوماسية الأسرائيلية ، وأجهزتها في الداخل والخارج ، ليست ضربا من الترف ، ولا هي وسيلة لاستكمال المقومات السياسية للدولة العصرية ، وأنما هي أداة من أدوات العمل من أجل تثبيت كيان هذه الدولة من جهة ، وانجاز المخططات العدوانية والتوسعية لهذه الدولة الفريدة من نوعها في تاريخ الدول – من جهة أخرى .

ولابد من الاشارة في البداية الى أن هذا البحث يتناول جهاز الدبلوماسية الأسرائيلية ، وليس سياسة أسرائيل الخارجية . فالسياسة الخارجية لدولة من الدول شيئ . وجهازها الدبلوماسي شيئ آخر .

أن سياسة أسرائيل الخارجية لا ترسمها وزارة الخارجية بمفردها ، وانما هي تقرر بواسطة عدد كبير من المحطات والاجهزة ، ومجموعة من السلطات العليا في الدولة ، وترسم على ضوء ظروف واعتبارات متداخلة معقدة .

أما وزارة الخارجية فهي الأداة التي تنفذ بها الدولة سياستها الخارجية . ويتم ذلك عن طريق أجهزة الوزارة في الداخل ، وبعثاتها الدبلوماسية في الخارج . وعلى مدى كفاءة هذه الأجهزة يتوقف حسن تنفيذ تلك السياسة .

وهنالك حقيقة لايجوز أن تفوتنا في هذا البحث ، أو في أية دراسة لنا عن إسرائيل : فقد تعودنا في تقييمنا لأية دراسة عن البلاد العربية وأسرائيل لا تكون في صالحنا أن نكتفي بالاشارة الى أن صاحب الدراسة صهيوني أو يهودي . ولذلك فان تحيزه ضدنا أمر مفروغ منه بصرف النظر عن الحجج التي يوردها . ودون محاولة تفنيد تلك الحجج ودحضها بمثلها .

ولكننا يجب أن لاننسى أن هذا سلاح ذو حدين . وأننا ، نحن أيضا ، يمكن أن نتهم بالتحيز فيما نكتب عن اسرائيل . أذا يستطيع من لا يرتاح لوجهة نظرنا أن يكتفي للطعن فيها بأن يقول : أن صاحب الدراسة عربي ، ولذلك فأن تحيزه ضد أسرائيل أمر مفروغ منه ، مهما كانت حججنا وجيهة .

أن كوننا طرفا في النزاع مع أسرائيل يجب أن لايدفعنا الى نسيان الحد المطلوب من الموضوعية فيما نكتبه عنها . وهذه الموضوعية ، أذا أصبحت صفة ملازمة للدراسات العربية عن أسرائيل ، أستطاعت أن تكسبها احترام العالم ، وتأييد المحايدين ، وتقدير المنصفين . كما أنها الوسيلة الوحيدة التي نستطيع بها أن نكسب الى جانبنا تلك الفئة المترددة التي لم تستقرّ على رأي بعد في الصراع بين حقنا في فلسطين ، وبين الدعايات الصهيونية التي تحاول تشويهه بأساليب مدروسة . وبطرق فنية .

وليس مما يعود علينا بأي نفع أيضا أن نقلل من شأن عدونا الى حد الاستهانة به . والتغاضي عن مخططاته . ولا أن نهول من أمره ، ونضخم من خطره ، فننظر اليه وكأنه قوة لا تقهر ، وأخطبوط يسير العالم ويوجه الأمم .. وغير ذلك من أوهام مثبطة للعزائم ، باعثة على اليأس والاستسلام ، مما يؤدي لعدونا خدمة كبرى ، ويقوى من معنوياته بقدر ما يضعف من معنوياتنا .

ومن البديهي أن معرفة العدو على حقيقته هي من أهم الأمور اللازمة لتحقيق النصر في أية معركة ، عسكرية كانت أم دبلوماسية . فعلى معرفته معرفة جيدة . والاطلاع على نقاط الضعف والقوة فيه ، وأستطلاع كيفية عمله ، وأهدافه ،

ونواياه . يبني «تقدير الموقف» وعلى ضوء مايتوافر عنه من معلومات ترسم خطط المعركة .

وهنالك دراسات عديدة عن «العسكرية الأسرائيلية» و «الجيش الأسرائيلي» ، باللغة العربية ، ولكن لا توجد دراسة عن وزارة الخارجية الأسرائيلية (باستثناء بعض الدراسات عن سياسة أسرائيل الخارجية وعلاقاتها الدولية) . ولمّا كنا لا نزال في معركة دبلوماسية ضارية مع أسرائيل ، فقد وجدت من المفيد وضع هذه الدراسة عن جهاز وزارة الخارجية الاسرائيلية وتكوينه وكيفية عمله واتخاذ القرارات فيه .

وأذا كانت «النظرة الموضوعية» هي الأساس الصعب الذي يجب أن يقوم عليه شعار : «أعرف عدوك» فقد حاولت في هذه الدراسة التزام ذلك الأساس بأقصى ما يستطيعه كاتب عربي يكتب عن الكيان الصهيوني ، وعسى أن يجدها القارئ كذلك .

ولايسعني الا أن أسجل شكري وتقديري لمركز الدراسات الفلسطينية – الذي دأب على خدمة القضية الفلسطينية والتعريف بها بأسلوب علمي موضوعي – على تفضله بنشر هذه الدراسة التي أرجو أن يجد فيها القارئ ، وخاصة القارئ المعني بموضوع العلاقات الدولية والدبلوماسية شيئا من المعلومات التي قد تعينه على مزيد من التفهم لكيفية عمل العدو الصهيوني في المجال الدبلوماسي .

الفصل الاول

نشأة وزارة الخارجية الاسرائيلية وتطورها

ظهرت وزارة الخارجية الاسرائيلية كاستمرار طبيعي للمكتب السياسي للوكالة اليهودية[1] ، وكان هذا المكتب اشبه بوزارة خارجية مصغرة ، ومسؤولا عن علاقات الوكالة اليهودية مع الدول والمنظمات الاجنبية من اجل تنفيذ الاهداف الصهيونية في اقامة دولة يهودية على الارض العربية في فلسطين .

وفي بداية تأسيس وزارة الخارجية كان رجال المكتب السياسي للوكالة هم العنصر المسيطر على الخدمة فيها ، وكان نفوذهم شاملا في تكوين تقاليد الوزارة في العمل . فقد كانت الحلقة الصغيرة التي تقوم باتخاذ القرارات في السنوات الاولى اشبة بأعضاء ناد مغلق متضامن تسيطر علية روحية العمل الجماعي . وكانوا مجموعة من الرجال يعرف بعضهم بعضا منذ سنوات عديدة .

وكانت الوكالة اليهودية قبل ستة اسابيع من صدور الجمعية العامة للامم المتحدة بتقسيم فلسطين العربية ، قد شكلت لجنة عليا لتخطيط التنظيم الاداري للدولة التي كانت الصهيونية تتهيأ لاقامتها في فلسطين بعد انسحاب بريطانيا . وقد الفت هذه اللجنة بدورها عدة لجان فرعية لوضع الهيكل الاداري لكل وزارة من الوزارات التي ستتألف منها الحكومة الجديدة . أما اللجنة التي عهد اليها بوضع

---

(١) «الوكالة اليهودية» : هيئة تمثيلية يهودية انشئت بموجب المادة الرابعة من صك الانتداب البريطاني على فلسطين الصادر في سنة ١٩٢٢ . وكانت مهمتها تنظيم الهجرة الى فلسطين ، والتعاون مع سلطات الانتداب في جميع الشؤون المتعلقة بتنفيذ وعد بلفور حول انشاء وطن قومي يهودي في فلسطين . وقد جرى توسيع نطاق الوكالة في سنة ١٩٢٩ ٥٠ بالمائة من الاعضاء اليهود غير المنتمين الى المنظمات الصهيونية ، بقصد تمثيل الجاليات اليهودية في مختلف اقطار العالم . وكان لها دور كبير في تحقيق الاهداف الصهيونية ، وقد تمكنت من جمع تبرعات طائلة استخدمت في تدريب المهاجرين وتوطينهم ، واستمرت في فعالياتها حتى انتهاء الانتداب البريطاني في سنة ١٩٤٨ ، وبعد ذلك التاريخ زالت صفتها الاولى ولكنها واصلت اعمالها كهيئة تمثيلية لليهود تعمل على تدعيم اسرائيل ومازال الوكالة اليهودية فعالة حتى الوقت الحاضر في الشؤون الثقافية والاعلامية اليهودية في الولايات المتحدة وفي اقطار اخرى من العالم .

تصميم هيكل وزارة الخارجية فكانت مؤلفة من شخص واحد هو «والتر ايتان» الذي كان في ذلك الوقت مديرا لكلية الخدمة العامة التابعة للوكالة اليهودية . والذي شغل بعد قيام اسرائيل مباشرة منصب المدير العام لوزارة الخارجية[٢] .

وقد تأسست كلية الخدمة العامة في عام ١٩٤٦ لتقوم باعداد العناصر التي ستوكل اليها مهمات الخدمة العامة في الدولة المرتقبة التي كانت الاستعدادات تجري لاقامتها . ومن بين ٦٠٠ مرشح تقريبا تقدموا للانتماء الى هذه الكلية . اختير ٢٥ طالبا . بضمنهم خمس فتيات ، بعد امتحان صعب احدث ضجة كبيرة في ذلك الوقت . وبعد تأسيس الكلية بوقت قصير اطلقت عليها الصحافة والرأي العام لقب «مدرسة الدبلوماسيين» ، كما ان الطلاب انفسهم كانوا يشعرون انه مهما كانت الاغراض المعلنة للكلية ، فأنهم انما يدربون للعمل في الخدمة الخارجية للدولة اليهودية .

وقد انقسم الطلاب ، بعد صدور قرار التقسيم ، الى مجموعات دراسية . وأخذو يدرسون كيفية العمل في وزارات الخارجية الاخرى ، معتمدين بالدرجة الاولى على الكتب . وأصبحت المعلومات التي تجمعت لدى هؤلاء الطلاب أساسا لمشروع تأسيس وزارة الخارجية وجهازها . وقدم «ايتان» مخطط هذا المشروع ، بمسودته الاولى ، الى اللجنة العليا في ٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ ، كما قدم المسودة النهائية في آخر ذلك الشهر ، وكان المخطط جاهزا للتنفيذ عند اعلان قيام الدولة فورا .

كان المشروع قد بني على فرضية رئيسية ، وهي عدم انفاق أموال تزيد عما هو ضروري جدا ، مع العلم بأن تأسيس وزارة خارجية وجهاز خدمة خارجية سيكلف مبلغا كبيرا من المال حتى لو اقيم على أسس متواضعة . وجاء في التقرير أنه سيكون من الافضل تخصيص مبلغ معقول منذ البداية ، بدلا من افساد السفينة من اجل قطعة من الزفت .

اقترح ايتان في مشروعه كيانا مؤلفا من سبع دوائر مقسمة على اساس

---

(٢) انظر مذكرات ايتان عن تأسيس وزارة الخارجية في كتابه :
«السنوات العشر الاولى : تاريخ دبلوماسي لاسرائيل»

Walter Eylan, The First Ten Years: ADiplomatic History of Israel - New York 1958.

جغرافي ، وهي : الشرق الاوسط ، اوربا الغربية ، اوربا الشرقية ، امريكا الشمالية ، امريكا اللاتينية ، الامبراطورية البريطانية ، آسيا وافريقيا .

وبالاضافة الى هذه الاقسام الجغرافية كانت هنالك عدة دوائر وظيفية : الامم المتحدة ، القنصلية ، الاعلام ، التدريب والبحوث .

وكانت هذه الدوائر ستعمل تحت رقابة مدير عام للوزارة . ولم يأخذ المشروع بما هو متبع في معظم الدول الاخرى من تعيين نواب أو مساعدين لوزير الخارجية ، أو وكلاء للوزارة . وكان هنالك أيضا نص يتعلق بمنصب سكرتير عام للوزارة يرأس الشؤون الادارية العامة ، والمالية ، والسجلات ، والاوراق ، والبروتوكول ، مع سلطة اضافية للقيام بأعمال المدير العام في حالة غيابه[٣] .

وقد نص المشروع على اتخاذ «العبرية» لغة العمل – بعد ان كانت الانكليزية هي اللغة المستعملة في المكتب السياسي للوكالة اليهودية بحكم طبيعة اتصالاتها مع سلطة الانتداب – وكان على المدير العام ان يضع المقابل العبري للمصطلحات المستعملة في التعامل الدبلوماسي . ومع ذلك فقد نهض بهذه المهمة – كما كتب ايتان فيما بعد – أول وزير للخارجية موشي شاريت بمفرده[٤] تقريبا .

وتجري بعض الدول على مبدأ الفصل بين جهازى الخدمة الدبلوماسية والخدمة القنصلية ، وان كان معظمها قد عدل عن هذا الفصل ، وأخذ يتجه الى توحيدهما بعد الحرب العالمية الثانية بصورة خاصة . وقد أخذ المشروع بمبدأ توحيد الجهازين الدبلوماسي والقنصلي وامكانية تبادل الموظفين بينهما .

وكانت أعلى درجات السلك الخارجي للدولة الجديدة هي درجة «وزير مفوض» ، أي أنه لن تكون لها سفارات ولا سفراء ، بل مفوضيات يرأسها وزراء مفوضون . وقد تبنى المشروع هذه الفكرة اعتقادا بأن السفارات تتطلب نفقات باهضه ، وانها تعد من مظاهر البذخ التي قد تكون مثيرة للحسد والبغضاء لدولة

---

(٣) اصبح هذا المنصب سببا في بعض المتاعب في السنوات الاولى ، مما ادى الى استقالة الشخص الوحيد الذي شغله في سنة ١٩٥٣ ، والظاهر انه فسر صلاحياته بصورة حرفية ، وحاول ان يوسعها بحيث تمتد الى رسم السياسة ايضا . وقد خفض الوضع القانوني للرئيس الاداري للوزارة فأصبح واحدا من معاوني المدير العام ، والغي منصب «السكرتير العام» .

(٤) ايتان ، المرجع السابق ، ص ٢٠٨ – ٢٠٩ .

تتظاهر بأنها دولة صغيرة متواضعة . ويقول «ايتان» ان ما كان كافيا لسويسرة وفنلندة في ذلك الوقت كان بالتأكيد كافيا لاسرائيل . ولكن لم يمض على ذلك وقت طويل حتى عينت اسرائيل أول سفير لها . فبعد ان اعترفت الولايات المتحدة باسرائيل اعترافا قانونيا في شهر كانون الثاني سنة ١٩٤٩ ، ابلغتها انها قررت رفع درجة بعثتها الدبلوماسية في اسرائيل الى سفارة وتعيين سفير لديها . وقد فوجئت اسرائيل بهذا القرار(*) ولكنها سارعت الى قبول العرض إذ وجدت ان مثل هذا العرض لا يمكن رفضه ، لاسيما وأن الولايات المتحدة كانت ممثلة لدى معظم الدول العربية بوزراء مفوضين فقط . وبعد ذلك بمدة قصيرة افتتحت اسرائيل اول سفارة لها في واشنطن .

وقد حدد المشروع المؤسسات الدبلوماسية والقنصلية التي ستفتح ، وقسم هذه المؤسسات ، من الناحية الزمنية ، الى ثلاث فئات ، على أن يتم تأسيسها جميعا خلال ستة أشهر من اعلان قيام الدولة :

أ – «مفوضيات» في لندن وموسكو وواشنطن وباريس ، «مكاتب جوازات سفر» في هامبورغ وفرانكفورت وبخارست (وهذه المؤسسات تفتح على الفور) . وقد خطط فتحها نظرا للأهمية الواضحة للعواصم الأربع . أما مكاتب جوازات السفر فلمنح التأشيرات ، ومقابلة الحاجة العاجلة لتأمين الاسراع في تهجير اليهود من تلك المدن الى اسرائيل .

ب — قنصليات عامة في شنغهاى (للشرق الاقصى) ، وبراغ (لأوربا الشرقية والجنوبية الشرقية) ، وفي انقرة وطهران ، قنصلية عامة في وارشو ، مكاتب جوازات سفر في عدن والجزائر وتريست (وهذه المؤسسات كانت سفتح «بأقرب وقت ممكن» وقد روعيت في تحديدها الحاجة الى المهاجرين ،وهذه الحاجة هي التي فرضت شكل التمثيل القنصلي بصورة خاصة) .

جـ – قنصليات عامة في ستوكهولم (للدول الاسكندينافية) وريودي جانيرو (لأمريكا اللاتينية) ، قنصليات في بومبي وبروكسل وروما وجوهانسبرغ ومونتريال

(*) انظر مذكرات «جيمس مكدونالد» – اول سفير امريكي الى اسرائيل – ووصفه كيفية ابلاغ حكومة اسرائيل بقرار الحكومة الامريكية ، وكيفية استجابتها له ، ووصف مراسيم تقديم اوراق اعتماده كأول سفير الى اسرائيل .

James J. Medonald, My Mission in LIsrael, London, 1951, PP. 125-127.

وملبورن (وهذة المؤسسات كانت ستفتح خلال ستة أشهر من قيام الدولة) .

وهنا كانت الاعتبارات السياسية هي التي حددت التمثيل ومكانه . فقد كان على اسرائيل أن تكون ممثلة لدى الدول التى هنالك امكانية لان تكون صديقة لها ، مع مراعاة أهمية آسيا (قنصلية بومبي) ، وحسن الجوار في منطقة البحر المتوسط (روما) ، وأهمية أصوات جمهوريات امريكا الاتينية في الأمم المتحدة (ريودى جانيرو) - وأخيرا بعض المراكز الرئيسية للتجمع اليهودى (جوهانسبرغ ومونتريال وملبورن) . ويلاحظ أن مدينة «نيويورك» التي كانت اكبر المراكز التى تعتمد عليها وزارة الخارجية في الخارج ، ومن أهم مراكز التجمع اليهودي في العالم ، لم يرد لها ذكر في المشروع الأصلي ومع ذلك فقد افتتحت فيها قنصلية عامة بعد قيام اسرائيل بيومين[6] ؟

وقد تضمن المشروع مواعيد دقيقة للتطبيق : فقد حدد الأول من شباط ١٩٤٨ موعدا لتعيين المدير العام للوزارة ، والسكرتير العام بعده بعشرة أيام ، وكبار الموظفين الآخرين في ١٥ آذار .

وكان المبعوثون الى الخارج سيرسلون في النصف الثاني من آذار لمفاوضة حكومات الدول من أجل الحصول على اعترافاتها ، وأن الجهاز بأكمله سيكون في حالة تأهب للعمل في يوم الصفر (١٥ مايس مثلا) مع ٧٢ شخصا ، بما فيهم ٣٨ موظفا ، يكونون على مكاتبهم ، و ٤٠ آخرين على استعداد للسفر الى مراكز عملهم في الخارج ، بما فيهم ٤ وزراء مفوضين ، و ٤ مستشارين ، و ٤ سكرتارين أولين .

أما الميزانية المقترحة لوزارة الخارجية الجديدة فكانت صغيرة نسبيا ، لا تزيد عن ٤٠٠,٠٠٠ جنيه فلسطيني (تساوي في ذلك الوقت ٢,٠٠٠,٠٠٠ دولار امريكى) نصفها للرواتب والمخصصات . وكان من الواضح أنها قدرت على ضوء ميزانيات وزارات الخارجية في مصر والعراق ولبنان[7] .

(٦) ايتان . المرجع سالف الذكر ، ص ٢١١ .

(٧) كانت ميزانيات وزارات الخارجية لهذه الدول - كما جاء في المشروع - كما يأتي :
مصر (سنة ١٩٤٥) ٤٣٦,٧٠٠ جنيه فلسطيني ، العراق (سنة ١٩٤٥) ٣٨٦,٠٠٠ جنيه فلسطيني ، لبنان (سنة ١٩٤٨) ٣٨٣,٠٠٠ جنيه فلسطيني .

وقد نظم المشروع أيضا موضوع الارتباط بين دوائر وزارة الخارجية وبين الوزارات ودوائر الدولة الأخرى التى تتصل بها أعمال وزارة الخارجية . الدائرة الاقتصادية مع وزارة التجارة والصناعة ، دائرة الاعلام مع جميع الوزارات والمنظمات الأخرى ذات العلاقة . الدائرة القانونية مع وزارة العدل . السكرتير العام مع وزارة المالية (فيما يتعلق بالشؤون المالية للوزارة) .

كما أقترح المشروع عملية تحقيق واختبار تتعلق بالأمن ، وتشمل جميع الموظفين .

وأضاف واضع المشروع : «وربما كانت أهم عدة تحتاجها وزارة الخارجية هي مكتبة : ولذلك فقد أعدت لها أصناف من الكتب» .

ولما أعلن قيام الدولة الصهيونية على الأراضي العربية في فلسطين بدأ العمل مع وزير الخارجية في تل أبيب موظفان اثنان . أما الآخرون المزمع تعيينهم فقد كانوا محاصرين في القدس .

وأصبح «شرتوك» (الذي غير اسمة الى «شاريت» فيما بعد)[٨] رئيس المكتب السياسي للوكالة اليهودية ، وزيرا للخارجية في الحكومة الجديدة التي ألفت برئاسة «بن غوريون» . كما عين «والترايتان» ، مدير «كلية الخدمة العامة» التابعة للوكالة ، مديرا عاما للوزارة . وشغل «ايتان» هذا المنصب خلال السنين الاحدى عشر التالية ، وهي أطول مدة قضاها فيه أى مدير عام حتى الآن .

ونما عدد الموظفين في الوزارة خلال شهر واحد من اثنين الى مائة ، وكان أول عمل اضطلعت به الوزارة الجديدة هو ابلاغ حكومات العالم بقيام اسرائيل كدولة . وطلب اعترافاتها .[٩]

ولم يكن هنالك في الوزارة من يعرف كيف تصاغ أوراق الاعتماد . وقد ادى ذلك الى حادثة أصبحت مشهورة في حينها . وهي أنه حين قدم «آفريل» أوراق اعتماده وزيرا مفوضا في براغ ، أعادتها الحكومة الجيكوسلوفاكية طالبة اعادة

(٨) انظر ترجمته في ملحق هذا الكتاب ، ص ٦٧ - ٦٨ .

(٩) كانت اول دولة تستجيب لهذا الطلب هي الولايات المتحدة ، واعقبها الاتحاد السوفيتي ، فغواتيمالا ، فبولونيا ، فاوروغواي ، فجيكوسلوفاكيا ، فافريقية الجنوبية ، فيوغوسلافيا ، فهنغاريا ، فرومانيا ، ففلندة ، فكوستاريكا .

كتابتها بالصيغة المعتادة «حسب الأنموذج المرفق بطيه»[١٠].

وعلى الرغم من تطبيق معظم ما جاء في المشروع الأصلي ، فقد كانت هنالك حالات صغيرة للخروج عليه ، منها ظهور بعثات على مستوى السفارات في وقت مبكر مثل سنة ١٩٤٩ استجابة لمبادرة الولايات المتحدة ، وهو أمر أصبح فيما بعد شاملا لتمثيل اسرائيل الدبلوماسي ، وفي سنة ١٩٦٥ كانت ممثليات اسرائيل كلها على مستوى السفارات . تم تغيير مراكز بعض مكاتب الجوازات ، وسرعة الغاء بعضها ، بعد أن أصبح معظم الراغبين في الهجرة منها في طريقهم الى فلسطين . ومع ذلك فان التكوين الأساسي لوزارة الخارجية ، والمبادئ التى توجهها كانت مستقاة من (المشروع الأصلي) الذى وضعه ايتان .

◇

(١٠) شبتاي روزن ، في محاضرة عن وزارة الخارجية الاسرائيلية في كلية الشرق الاوسط للادارة العامة (كما نقلتها جريدة «جروسالم بوست») ، ١٦ مايس ١٩٤٩ .

الفصل الثاني

تكوين الوزارة وأقسامها

تضمن الاطار التنظيمي لوزارة الخارجية الاسرائيلية في سنة ١٩٤٩ معظم مقترحات «ايتان» الواردة في مشروعه :

مدير عام ذو صلاحيات ومسؤوليات تشمل أعمال الوزارة كلها ، وسكرتير عام مسؤول عن الشؤون الادارية ، وعدد من الدوائر المقسمة على أسس جغرافية ووظيفية .

ومع ذلك فهنالك بعض الاختلافات . منها اضافة مستشارين (شخصيين) لوزير الخارجية (كان هنالك ثلاثة منهم في سنة ١٩٤٩) ، ومستشار قانوني لوزارة الخارجية (مدير الدائرة القانونية) ، رفع شعبة البحوث الى مستوى «دائرة» . ومنها اضافة بعض الدوائر الجديدة : الثقافية ، الزوار الاجانب . ومنها بعض التغييرات في الأسماء والعناوين : دائرة الأمم المتحدة أصبحت تدعى دائرة المنظمات الدولية ، دائرة امريكا الشمالية أصبحت دائرة الولايات المتحدة ، دائرة الامبراطورية البريطانية أصبحت – تمشيا مع الزمن – دائرة الكومنولث البريطاني (وبذلك دخلت في نطاق أعمالها «كندا» بعد أن خرجت من دائرة امريكا الشمالية) . كما اصبحت لشؤون آسيا دائرة خاصة بعد أن كانت هناك دائرة واحدة للشؤون الآسيوية والأفريقية .

وقد طرأت على وزارة الخارجية الاسرائيلية خلال السنوات العشرين الأولى لتأسيسها تغييرات تنظيمية مختلفة . فاستحدثت فيها في سنة ١٩٥١ دائرة جديدة لشؤون الهدنة ، في حين أن تلك الشؤون كانت حتى ذلك الوقت من اختصاص

وزارة الدفاع وحدها . وكذلك دائرة الشؤون الآسيوية جرى توسيعها وأدمجت فيها الشؤون الأفريقية في سنة ١٩٥٧ ، ثم اعيد فصلها الى دائرتين مستقلتين في سنة ١٩٦٠ . وبين الدوائر الوظيفية استحدثت دائرة جديدة للتخطيط السياسي والاقتصادي في بداية سنة ١٩٦٠ ، وكانت مهمتها الاساسية مقاومة المقاطعة العربية . وكذلك استحدثت دائرة «التعاون الدولي» في سنة ١٩٥٩ - ١٩٦٠ كشعبة في البداية ثم كدائرة . وألغيت دائرة شؤون الهدنة بعدعدوان حزيران ١٩٦٧ تثبيتا لاحلال اتفاقية وقف اطلاق النار محل اتفاقية الهدنة لعام ١٩٤٩ .

وفي سنة ١٩٥٢ أدخلت للمرة الأولى وظيفة «مساعد المدير العام» وزاد عدد المساعدين مع السنين ، وفي سنة ١٩٥٣ ألغي منصب السكرتير العام للوزارة ، وتولى أعماله أحد مساعدي المدير العام ، وفي سنة ١٩٦٦ استحدث منصب «نائب المدير العام» كما أدخل منصب سفير مطلق الصلاحية أو سفير متجول في السنة ذاتها .

على ان أكبر التغييرات التي طرأت على تنظيم الوزارة وأهمها كانت في آذار سنة ١٩٦٨ . فقد زاد عدد مساعدي المدير العام الى أكبر عدد في تاريخ الوزارة (سبعة ، بضمنهم نائب المدير العام) للاشراف على الدوائر الادارية والوظيفية والجغرافية . واستحدث منصب «المفتش العام» للخدمة الخارجية . وقسمت أوربا الغربية الى دائرتين (أما أوربا الشرقية فقد كانت لها دائرة مستقلة) . ووسع نطاق دائرة الولايات المتحدة لتضم كندا في دائرة أعيدت تسميتها بدائرة امريكا الشمالية . وألغيت دائرة الكومنولث البريطاني ، فألحقت شؤون اوستراليا ونيوزيلندة بدائرة موسعة سميت «دائرة اسيا والاوقيانوس» . ووسع نطاق دائرة الشرق الاوسط وسميت «دائرة الشرق الاوسط وشرق البحر المتوسط» وأصبحت تضم شؤون تركية وقبرص ، وايران ، الى جانب الدول العربية في المنطقة . وكذلك استحدثت دائرة للشؤون السياسية للأمم المتحدة منفصلة عن دائرة المنظمات الدولية - مع العلم أن الانفصال كان قائما منذ مدة طويلة من الناحية العملية .

أن الاسباب الموجبة لهذه التعديلات لم تذكر رسميا ، ولكن الرأى السائد بين

موظفي الوزارة وبعض مديري دوائرها انها اجريت لمجرد استحداث مناصب بدرجات ذات مستوى مناسب ، وذات مسؤولية كافية للعمل والتحرك . أما من الناحية الشكلية فقد أجريت تلك التعديلات لايجاد مناصب كافية للعدد المتزايد من السفراء الذين يعودون الى اسرائيل بعد فترات طويلة من العمل في الخارج [1] .

وتكاد وزارة الخارجية الاسرائيلية تكون فريدة بين وزارات الخارجية الاخرى في رغبة موظفيها في العودة للعمل في ديوان الوزارة خلافا لما هي الحال في الدول الأخرى حيث يفضل معظم الموظفين العمل في الخارج . فالموظفون الاسرائيليون يفضلون العودة ليضمنوا لأولادهم فرص التعليم باللغة العبرية ، ولكي ينشأوا في اسرائيل بقصد تقوية شعور المواطنة لديهم أكثر من آبائهم الذين يعلمون أنهم طارئون على البلد ، تجمعوا على أرض فلسطين العربية من مختلف أقطار العالم ، مما كون لديهم عقدة يريدون أن يتخلص منها أبناؤهم .

وفي أوائل سنة ١٩٧٥ أسس وزير الخارجية «ايغال آلون» في الوزارة مركزا للابحاث والتخطيط . وكان مبعث فكرة تأسيس هذا المركز الانتقادات التي وجهت الى أجهزة الاستخبارات العسكرية الاسرائيلية بعد حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ . وكانت الحكومة الاسرائيلية قد ألفت في أعقاب تلك الحرب لجنة عرفت باسم «لجنة آغرانات» مهمتها تقييم الأحداث التي أدت الى نشوبها . وكانت هذه اللجنة قد توصلت الى أن الحكومة بحاجة الى «تعدد» مصادر استخباراتها ، وأنه ليس من الصحيح الاعتماد على مصدر واحد ، أو جهاز واحد ، للاستخبارات .

وقد تكونت في «مركز الأبحاث والتخطيط» هيئة كبيرة من الموظفين (حوالى ٦٠ موظفا حتى ربيع سنة ١٩٧٦) ، وانتدب لادارته شخص من وزارة الدفاع . وقد ظهر هذا المدير عدة مرات أمام مجلس الوزراء ، لتقديم تقارير عن شؤون الاستخبارات . وهو دور كان في السابق محجوزا لمدير الاستخبارات العسكرية .

ويقدم المركز أيضا الخدمات لدوائر الوزارات المختلفة ، ويلبي طلباتها ويجيب عن استفساراتها ، كما يقوم بغربلة المعلومات وتوزيعها على الجهات المعنية بصورة منتظمة .

---

(١) Michael Rrecher, The Foreign Policy System of Israel, London, 1972. P. 512.

وعلى الرغم من أن هيئة موظفي المركز يتألف معظمها من الموظفين الاعتياديين في الوزارة ، فقد انتدب للعمل فيه أيضا عدد من الخبراء والاكاديميين من الجامعات الاسرائيلية . وقد تمكن المركز بصورة خاصة من الاستعانة بقابليات عدد من الباحثين والخبراء الذين تشمل مناطق اختصاصاتهم الاتحاد السوفيتي ، والولايات المتحدة ، والدول العربية ، الى جانب القضايا الاستراتيجية . وقد استخدم هؤلاء الخبراء بصفة مستشارين ، وكانوا يُدعون الى مناقشات وندوات جماعية يحضرها موظفو المركز ، وأحيانا غيرهم من موظفي الوزارة ، كما انهم كلفوا ، في بعض الحالات ، باعداد دراسات قصيرة في موضوعات معينة .

◇

الفصل الثالث

مهات وزارة الخارجية

تضطلع وزارة الخارجية الاسرائيلية بمهات (معلنة) وأخرى (غير معلنة) ،أو بعبارة أخرى ، مهات تشابه مهات وزارات الخارجية في جميع الدول ، وأخرى تختص وزارة الخارجية الاسرائيلية وحدها بحكم طريقة قيام أسرائيل كدولة ، وطبيعة تكوينها ، ومطامعها التوسعية وأهدافها العدوانية .

أما المهات (المعلنة) أو التي تشابه مهات وزارات الخارجية الدول الأخرى ، فهي معرّفة تعريفا واضحا في تقريرها السنوي – وهي تعهد وصيانة العلاقات الرسمية لدولة اسرائيل مع بقية الدول التي تتبادل واياها التمثيل الدبلوماسي أو تقيم علاقات اقتصادية أو تجارية أو ثقافية ، والعمل على توثيق تلك العلاقات ، وخاصة فيما يعود بالنفع على اسرائيل والتأكيد لستراتيجيتها ، وذلك بالوسائل الآتية :

عرض شؤون الدولة امام حكومات العالم وأمام المنظمات الدولية .
احاطة حكومات ومنظمات وشعوب العالم علما بمواقف اسرائيل ومشاكلها
تنمية العلاقات الثقافية مع الحكومات والشعوب .
توثيق العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول الأخرى .
تقديم المساعدات الى الدول النامية .
حماية حقوق رعايا اسرائيل في الخارج .
تقديم الخدمات القنصلية لرعايا الدول الأخرى .

ومن أبرز مهات وزارة الخارجية الأسرائيلية أيضا العناية بتوثيق العلاقات بين دولة اسرائيل والجاليات اليهودية في الخارج ، والعناية بالمصالح الجوهرية لتلك الجاليات [1]

---

(١) تقرير عن وزارة الخارجية الاسرائيلية : ملحق بخطاب وزير الخارجية حول ميزانية الوزارة لسنة ١٩٦٦ – ١٩٦٧ ، القدس ، ص ١ .

وقد حاولت اسرائيل منذ أول قيامها ، وتأسيس جهازها الدبلوماسي ، أن تتظاهر بأنها دولة عصرية من جميع الوجوه ، وأن تضفي على ذلك الجهاز مظاهر الدبلوماسية الكلاسيكية النزيهة التي تتحاشى أعمال الجاسوسية أو التخريب أو التهريب أو ما شابه ذلك من الاعمال التي تؤكد قواعد التعامل الدبلوماسي على وجوب تجنب الممثل الدبلوماسي لمارستها ؛ والتي لا يمكن لأية دولة أن تعترف بأنها تقوم بها .

ومع ذلك ، فقد كانت هنالك حوادث كثيرة تبين منها للرأي العام العالمي أن جهاز الدبلوماسية الاسرائيلي يمارس الى جانب مهماته الرسمية المعلنة ، مهمات سرية أخرى غير معلنة وغير مدونة في الكتب السنوية للحكومة ، ولا في تقارير الوزارة ، كأعمال الجاسوسية والتخريب والاغتيالات وتهريب الأشخاص وخطف الطائرات وحتى البواخر . وأن الممثلين الدبلوماسيين الاسرائيليين ، وكذلك ملحقي قواتها المسلحة والملحقين الفنيين الآخرين (كالملحقين الصحفيين والثقافيين والتجاريين) كانوا مشتركين في تلك الأعمال .

وقد اضطرّت حكومات عدد من الدول الى اعتبار كثير من الدبلوماسيين الأسرائيليين أشخاصا غير مرغوب فيهم وطردهم من بلادها في أوقات مختلفة .

ونذكر على سبيل المثال نماذج بسيطة من أعمال السفارة الاسرائيلية في موسكو في الفترة بين سنتي ١٩٦٣ و ١٩٦٦ (التي أتيح لكاتب هذه السطور أن يقضيها في الاتحاد السوفيتي ويرقب نشاط السفارة الاسرائيلية شخصيا) بما ينافي التقاليد الدبلوماسية التي تعلن اسرائيل عن تمسكها بها .

وكان هذا النشاط يتركز بالدرجة الأولى على تحريض اليهود السوفييت على الهجرة الى اسرائيل ، وممارسة كل ضغط ممكن على الحكومة السوفيتية لحملها على السماح لهم بذلك ، ملتجئة في نشاطها هذا الى أساليب الدعاية والى الضغط الدبلوماسي على المستوى الثنائي والدولي .

وكانت اسرائيل قد أدركت انها اجتذبت من يهود اوربا كل من يمكن اجتذابهم ، وأن معين الهجرة اليهودية من اوربا قد نضب . كما ظهر لها تعذر اقناع اليهود الأمريكيين على الهجرة ، وأنهم يكتفون بتقديم المساعدات الى اسرائيل دون أن يفكروا في الهجرة اليها لأنهم لا يريدون التضحية بمستوى المعيشة الذي

يتمتعون به في الولايات المتحدة . وظهر أيضا أن الدعوة الصهيونية تواجه المشكلة نفسها في امريكا اللاتينية . ولذلك اتجهت اسرائيل الى المركز الثاني للتجمع اليهودي في العالم بعد امريكا ، وهو الاتحاد السوفيتي محاولة اجتذاب يهودها ، ولجأت من أجل تحقيق هذه الغاية الى طريقتين : الأولى ، شن حملة تشهير علنية واسعة النطاق على الحكومة السوفيتية واتهامها باضطهاد اليهود والتمييز ضدهم ، بقصد احراجها أمام الرأي العام العالمي ، والثانية ، ترغيب اليهود السوفييت انفسهم في الهجرة ، وبث الدعاية الصهيونية بينهم ، وكانت الأعمال التي يقوم بها موظفو سفارة اسرائيل في موسكو تنفيذا للجانب الثاني من هذه الخطة .

كانت السفارة تتخذ من المعابد الدينية (الكنس) اليهودية مراكز للدعاية التي تحاول القيام بها ، فتتصل باليهود السوفييت الذين يحضرون لتأدية الصلاة ، وتوزع بينهم المنشورات الصهيونية . وكان مستشار السفارة «ابراهام اغمون» يكثر من التردد على الكنيس لهذه الغاية ، فلفتت الحكومة السوفيتية نظر السفارة الى ما يقوم به أكثر من مرة . ونشرت جريدة «ترود» — الناطقة بلسان نقابات العمال — في شهر اذار سنة ١٩٦٤ مقالا عن هذا الموضوع أشارت فيه الى الرسائل العديدة التي تلقتها الجريدة من المواطنين السوفييت اليهود ، والتي يستنكرون فيها المنشورات التي كان مستشار السفارة يوزعها على المصلين ، أو يتناسى مجموعات منها على مقاعد الكنيس . وأخيرا قررت الحكومة السوفيتية في شهر آب طرد «آغمون» باعتباره شخصا غير مرغوب فيه .

وكشف النقاب بعد ذلك عن حادث آخر وقع في مدينة «ريغا» — عاصمة جمهورية «لاتفيا» — التي يؤلف اليهود نسبة كبيرة من سكانها — اذ قبضت السلطات السوفيتية على السكرتيرالثاني في السفارة الأسرائيلية المدعو «زيمراد» بينما كان يتجول بين المستحمين على الشاطئ البحر المزدحم في الصيف . وبينما كان هو يشغلهم بالتحية والاستفسار عن أسمائهم واعمالهم كانت زوجته تضع بين أمتعتهم رزمة صغيرة تحتوى منشورات اعتبرتها الحكومة السوفيتية معادية لها ، ووصفتها بأنها «معلومات صهيونية معادية للسوفييت» . وقد نشرت الصحف السوفيتية بمناسبة هذه الحادثة مقالات هاجمت فيها سفارة اسرائيل بشدة ، ونشرت جريدة «ترود» أيضا مقالا بعنوان «هدايا مسمومة» ومعه تصوير لسكرتير السفارة

والى جانبه رزمة من المنشورات التي كان يوزعها على المستحمين [٢]

وهنالك حادث اخر كان له صدى واسع في الصحافة السوفيتية والعالمية وأثار ضجة كبيرة في الأوساط الدبلوماسية في موسكو ، حدث في مدينة «اوديسا» ، ميناء الاتحاد السوفيتي على البحر الأسود ومن أقدم مراكز التجمع اليهودي وأكبرها ، حيث يؤلف اليهود أكثر من ٢٠ بالمائة من مجموع سكان المدينة . فقد قدّم بعض أفراد الجالية اليهودية في اوديسا الى اثنين من موظفي السفارة الأسرائيلية أثناء زيارة قاما بها الى مدينتهم عريضة يحتجون فيها على إقامة اسرائيل علاقات دبلوماسية وودية مع المانيا الغربية «تلك الدولة التي تعمل على تغيير الحدود الحالية ، وتستعد لشن حرب ضد الشعوب المحبة للسلام وتستخدم في وظائف الدولة نازيين من عملاء آيخمان متغاضية عن جرائمهم» . الا أن موظفي السفارة رفضا تسلم تلك العريضة ، وكان ذلك من حقهما طبعا ، الاّ أنهما ادليا بأقوال تمسّ الحكومة السوفيتية والحزب الشيوعي السوفيتي . وغادرا اوديسا في اليوم التالي ، فنشرت جريدة «ازفستيا» – الناطقة بلسان الحكومة – مقالا هاجمت فيه سفارة اسرائيل بسبب تصريحات موظفيها في الكنيس ، وعلى رفضهم تسلم العريضة [٣] . وبعد ذلك بستة أسابيع سافر السفير الاسرائيلي الى اوديسا وحضر الصلاة في الكنيس ، وبعد انتهائها نهض من محله ووجه الى الحاخام سؤالا عن سبب ارسال الاحتجاج الى الصحف بعد أن رفضه موظفا السفارة ، واشتبك معه في مشادة كلامية ، ووصفه بأنه نازي وليس يهوديا ، كما ألح أن يعتلي المنبر ويدافع عن موقف اسرائيل ووجهة نظرها من تبادل التمثيل الدبلوماسي مع المانيا الغربية ، فرفض الحاخام بطبيعة الحال ، وبينّ للسفير أنه لا يجوز بحث القضايا السياسية في المعابد الدينية . ونشرت جريدة «ازفستيا» بعد عودة السفير من

---

(٢) جريدة «ترود» الصادرة في ٣١ اب ١٩٦٤ ، ومما جاء في المقال : «... ان بعض المتطرفين الصهيونيين في سفارة اسرائيل هم من الحماقة بدرجة يعجزون معها عن فهم الشعب السوفيتي . وان سيارات السفارة الاسرائيلية المحملة صناديقها الخلفية بالقمامة الايديولوجية طالما شوهدت خلال اشهر الصيف في كييف واوديسا وشيرنوفتش وغيرها من المدن . وان المصطافين الاسرائيليين من حملة الباسبورتات الدبلوماسية تركوا وراءهم حيثما حلوا ، اثارا قذرة ...» .

(٣) «ازفستيا» ، موسكو ، ١٠ نيسان ١٩٦٤ .

اوديسا مقالا هاجمته فيه بالاسم ، وكان شديد اللهجة في انتقاده لتصرف السفير[٤]

وصرح ناطق بلسان السفارة على أثر نشر المقال للمراسلين الغربيين بأن اتهامات جريدة «ازفستيا» لا اساس لها من الصحة . فنشرت جريدة «نيويورك تايمس» هذا التصريح في الصفحة الأولى من طبعتهاالأوربية[٥] . كما أن جريدة «لوموند» الفرنسية نشرت الخبر وانتقدت «ازفستيا» على مهاجمتها سفير دولة اجنبية وعدّت ذلك منافيا لواجبات المجاملة تجاه السفراء الأجانب ، ولم تجد كلتا الجريدتين في تصرفات السفير المذكور ما يستوجب الانتقاد ولم تعلقا عليها بكلمة .

وفي سنة ١٩٦٦ طردت الحكومة السوفيتية خلال فترة تقل عن الشهر الواحد موظفين دبلوماسين اثنين من سفارة اسرائيل لقيامهما بنشاط تخريبي يتنافى والعرف الدبلوماسي ، ويشكل اساءة لسياسة البلد المضيف ،وهما «دافيد غافيج» السكرتير الثاني ، و «باز» السكرتير الثالث . وقد نشرت الصحف السوفيتية مقالات هاجمت فيها موظفي السفارة وقرنت النشاط الذي يمارسونه بما يمكن أن يسمى ب «الآيديولوجية التخريبية» .وقالت جريدة «ازفستيا» في عددها الصادر في ٦ أيلول ١٩٦٦ : « . . فهم يموهون الحقائق ، ويزيفون الواقع في محاولات يائسة لخدع البعض واغرائهم بالهجرة الى أرض الميعاد أو الفردوس الأرضي : اسرائيل» .

ويتضح من هذه الأمثلة – وهنالك أمثلة كثيرة غيرها وقعت في الاتحاد السوفيتي وغيره من الدول – أن وزارة الخارجية الاسرائيلية ، وممثلياتها في الخارج ، تضطلع بكثير من المهات غير المعلنة ، وتستبيح لنفسها الخروج عن مبادئ التمثيل الدبلوماسي السليمة حينما تجد ضرورة لذلك ، وهذه المهات التي تعدّ غير مشروعة في التعامل الدبلوماسي ليست الاّ نتيجة طبيعية لشعور اسرائيل بالحاجة الى اللجوء اليها لتدعيم كيانها الذي هو الآخر غير مشروع .

---

(٤) «ازفستيا» ، موسكو ، ٢١ مايس ١٩٦٤ .

(٥) «نيويورك تايمس» ، الطبعة الاوربية ، ٢٢ مايس ١٩٦٤ .

الفصل الرابع
الموظفون

اولا – كيفية اختيارهم

تمكنت وزارة الخارجية الاسرائيلية من مجابهة مشكلة اختيار الموظفين في البداية بانتقال ٢٤ شخصا من كبار اعضاء المكتب السياسي للوكالة اليهودية الى وزارة الخارجية لدى تأسيسها مباشرة . وقد كان هذا العدد كافياً لتوفير هيكل الجهاز لجميع الدوائر الجغرافية ولديوان الوزارة الجديدة . ولكن هذا المصدر سرعان ماستنفد وصار اختيار الموظفين وتعيينهم في وزارة الخارجية يتم (حتى سنة ١٩٥٣) بناء على توصية او ترشيح من الاشخاص او المؤسسات المعروفة ، وذلك بسبب الحاجة الملحة الى ملء عدد كبير من الوظائف المتوسطة او الكبيرة . وهذه مشكلة جابهتها وزارات الخارجية في معظم الدول التي قامت حديثا .

وقد أعطيت الافضلية في البداية الى مجموعتين :

اولاهما ، اليهود القادمون من البلاد الانكلوساكسونية ، وذلك لكثرة الحاجة الى الناطقين باللغة الانكليزية ، من جهة ولان الاختيار كان بيد الفئة الانكلوساكسونية من جهة اخرى .

والثانية ، جماعة اوربا الشرقية الذين كانوا يجيدون لغات متعددة . ومع ذلك فان الحاجة الى هذه الفئة الثانية قد قلت كثيرا بعد سنة ١٩٥١ –١٩٥٢ ، لان علاقات اسرائيل مع الاتحاد السوفيتي ومعظم الدول الاشتراكية لم تعد على ما كانت عليه في بداية قيامها . وعلى الرغم من استمرار هذه العلاقات بصورة عامة (حتى سنة ١٩٦٧) فانها كانت على نطاق اصغر من السابق كثيرا .

ومنذ سنة ١٩٥٣ اصبح تعيين الموظفين في وظائف وزارة الخارجية خاضعا لامتحان تجربة لجنة خاصة في الوزارة .

ويجتاز المرشحون للوظائف الدبلوماسية امتحانات كفاءة في الموضوعات الفنية (ذات العلاقة بالعمل الدبلوماسي)وفي اللغات . وهنالك الى جانب الامتحان تحقيق تجربه دوائر الامن ، وهو يشمل جميع المرشحين بدون استثناء . ويكون التعيين على سبيل التجربة لمدة تتراوح بين ستة اشهر وسنة واحدة .

كانت امتحانات الموظفين في المراحل الاولى – وحتى سنة ١٩٥٩ – تجري من قبل لجنة مؤلفة من كبار موظفي وزارة الخارجية . وكانت هذه الامتحانات السنوية مفتوحة عمليا لخريجي الجامعات الذين تتراوح اعمارهم بين ٢٣ و ٣٠ عاما وممن يجيدون احدى اللغتين الانكليزية او الفرنسية (الى جانب العبرية طبعا) .

وفي سنة ١٩٥٩ تغيرت طريقة اختيار الموظفين وتعيينهم بتشريع قانون الخدمة المدنية ، فأصبح الاعلان عن الوظائف الشاغرة في الوزارة اجباريا بالنسبة للدرجات الدبلوماسية كما هي الحال في الامتحانات السنوية للخدمة المدنية ، حيث يتم اختيار ٢٠ الى ٣٠ مرشحا سنويا . وقد وطد هذا الاسلوب الجديد المبدأ القائل بضرورة اتخاذ الكفاءة اهم الاعتبارات في التعيين ، وذلك الا في حالات استثنائية نادرة جرى فيها التجاوز على مبدأ الكفاءة[١]

ثانيا – مستوى كفاءة الموظفين

على الرغم من اهتمام وزارة الخارجية الاسرائيلية بانتقاء موظفيها من بين اكثر العناصر ذكاء وثقافة ، فما تزال هناك شكوى بين الزمرة التي تخطط السياسة الخارجية من ضعف الكفاءة بين موظفي السلك الخارجي الاسرائيلي وخاصة في الدرجات المتوسطة ولكن اسرائيل ، وان لم تنفرد بهذه الظاهرة بين الدول الحديثة ، فان الثمن السياسي الذي تدفعه بنتيجة انخفاض مستوى ممثليها الدبلوماسيين يكون اكبر مما هو بالنسبة للدول الاخرى ، بسبب الاهمية الخاصة للعلاقات الخارجية لدولة تعيش في ازمة مستمرة، وهي ماتزال في حالةحرب مع جميع الدول المحيطة بها .

ان ازدياد الشكوى من عدم ارتفاع مستوى كفاءة موظفي الخدمة الخارجية

---

(١) State of Israel, Civil Service Commission, Twenty Years of Service, Jerusalem, 1968, P. 18.

الى الحد المطلوب حمل المسؤولين في سنة ١٩٦٤ على انشاء وحدة خاصة لتدريب الموظفين . وقد نظمت هذه الوحدة دروسا لـ ٥٢٠ موظفا في السنة الاولى . ويشترك الموظفون الكبار بموجب البرامج التي تضعها هذه الوحدة في دروس نظامية يقدمها معهد « يهود عصرنا» التابع للجامعة العبرية . ولهذه الدروس قيمة خاصة للموظفين الذين ستكون لهم علاقة مع اليهود في مواطنهم الاصلية في الخارج ، وهي تشمل على مواد في الانثروبولوجيا اليهودية ، وفي التاريخ والحضارة والثقافة اليهودية ، والشخصية اليهودية [٢] .

اما التدريب الدبلوماسي الستراتيجي فقد نقل مرة الى «كلية الدفاع الوطني الاسرائيلي» . والهدف من وراء انشاء هذا المعهد هو ايجاد عقيدة شاملة للدفاع الوطني وخلق لغة مشتركة حول هذا الموضوع بين كل الذين يتحملون مسؤولية الدفاع الوطني في اسرائيل[٣] . وتشمل الدروس التي تدرس في الكلية على موضوعات مهمة من بينها الانثربولوجيا وعلم الاجتماع للشعب اليهودي في اسرئيل والخارج ، وعلاقات اسرائيل مع الدول الكبرى والدول النامية ، واسرائيل والسوق الاوربية المشتركة . . الخ . ويمتد برنامج الدروس لمدة ثمانية اشهر ، بمعدل عشر ساعات او اكثر يوميا لمدة خمسة ايام في الاسبوع يستمع الموظفون خلالها الى محاضرات من اساتذة الجامعات والوزراء ، والسفراء الاجانب ، وسفراء اسرائيل في الخارج ، والاساتذة الزائرين[٤] . غير ان هذه الكلية اقفلت بعد وقت غير طويل من افتتاحها .

وقد بقيت مشكلة كفاءة الموظفين ، وكيفية تنميتها ، من اهم المشاكل التي تعاني منها وزارة الخارجية الاسرائيلية . وبعد ربع قرن من تأسيسها وجدت الوزارة نفسها مكتظة بعدد كبير من الموظفين الذين قبلوا في الخدمة في السنوات الاولى من قيام الدولة وتأسيس الوزارة . وهؤلاء لا يشملون طبعا أولئك الذين

---

(٢) Israel Government Yearbook, 1964-1965, P. 178.

(٣) ناركيس (مدير الكلية) في حديث لمجلة «جويش ابزرفر» ، المجلد ١٤ ، العدد ٤٨ ، ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ – نقلا عن : ابراهيم العابد ، المرجع سالف الذكر ، ص ١٩٢٧ .

(٤) المرجع السابق .

يسميهم بريشر « الصفوة الفنية» .اي الاشخاص الذين يشغلون منصب رئيس دائرة فما فوق . فالمقصودون هم الذين دون هذا المستوى من الموظفين .

في السنوات الاولى من تأسيس الوزارة ، كانت المؤهلات الدراسية المطلوبة فيمن يشغلون الوظائف الصغرى ، واطئة نسبيا . وفي نظام الاقدمية البيروقراطية لم يكن من الممكن التخلص منهم الان حتى يبلغوا سن التقاعد ويعتزلوا العمل .

وفي كثير من المقابلات التي اجراها « براونشتاين» مع جماعة «الصفوة الفنية» اعرب له هؤلاء عن تذمرهم من تأثير اولئك الموظفين ودورهم في عرقلة احداث اي تغيير في الوزارة . وهو يروي ان رئيس احدى الدوائر الجغرافية قال له :

لدينا مشكلة خطيرة جدا ، وهي مشكلة الاغصان الميتة في هذه الوزارة . في السنوات الاولى توسعنا بسرعة كبيرة ، ولم يكن من الممكن ان ندقق في الاختيار كثيرا ، ولم يكن في مقدور هؤلاء الاشخاص ان يرتقوا في سلم الوظيفة عاليا . اننا نبني جهاز جديدا من الخريجين ، وفي سنة ١٩٨٠ اتوقع ان نصبح قادرين على العمل بصورة اكثر انتظاما ودقة[٥] ".

وقد اصبح من نتائج هذا الوضع ان الموظفين الذين يشغلون المناصب الرئيسية في الوزارة لم يعودوا في اعمالهم قادرين على الاعتماد على موظفيهم ، بل كانوا مضطرين الى اعداد بحوثهم وتقاريرهم المهمة بأنفسهم ، معتمدين في كثير من الحالات على خبرتهم الشخصية ، بينما هم مثقلون ، الى جانب ذلك ، بالاعمال الروتينية اليومية ولذلك فان نوعية الانتاج ، لدى معالجة اية قضية من القضايا ، كانت تعتمد على مدى الخبرة المتوفرة لدى الشخص الذي يؤدي العمل وليس على المستوى العام لموظفي الوزارة .

ثالثا – الدرجات ، التنقلات ، الترقيات

شهد ترتيب درجات موظفي الخدمة الخارجية في اسرائيل تعديلات عديدة كان اخرها التعديل الذي ادخل في نيسان ١٩٦٤ حين اصبحت الدرجات بتسلسل تصاعدي ، بعد ان كان ترتيبها في السابق تنازليا ، فاصبحت حسب الجدول الاتي :

---

(٥) Lewis Brownstein Decision Making in Israeli Foreign Policy, in: Political Science Quartariy, Vol. 92, No. 2, Surmer, 1977. P.270.

الدرجة	عنوان الوظيفة
١٣	متمرن (تلميذ دبلوماسي)
١٤ — ١٥	سكرتير ثالث وثان
١٦ — ١٨	سكرتير اول
١٧ — ١٩	مستشار
	وزير مفوض
١٩ ـ ٢٠	السفير
٢٠	المدير العام للوزارة

اما الدرجات من ١٢الى ١ فهي درجات الموظفين الاداريين (السلك المدني) المعينين عن طريق مراكز التوظيف ولجنة الخدمة المدنية (او مجلس الخدمة) .

ان الحد الادنى للمدة التي يجب ان يقضيها الموظف في كل درجة من الدرجات الدبلوماسية كانت محل خلاف بين وزارة الخارجية ولجنة الخدمة المدنية (مجلس الخدمة) لعدة سنوات . وهي من الناحية الرسمية سنتان للمتمرن ، ٦ سنوات للسكرتير الثالث والثاني ، ٥ سنوات للسكرتير الاول ، و ٦ سنوات للمستشار ، اي ما مجموعه ١٩ سنة على الاقل الى ان يصل الموظف الى وظيفة رئيس بعثة بدرجة وزير مفوض . وقد كانت هنالك استثناءات كثيرة من هذه القواعد في السنوات الاولى ، وبعدها ايضا لم يكن التمسك بها شديدا دائما .

ان الترقيات والتنقلات وجميع ما يتعلق بشؤون التعيينات تقوم بها (لجنة التعيينات) في الوزارة . وكانت هذه اللجنة تتألف من عدد من كبار موظفي الوزارة ، اما المدير العام ومساعده لشؤون الادارة فكانا عضوين دائمين فيها . وكانت اجتماعات اللجنة ، ومواعيدها ، تختلف باختلاف شخصية المدير العام وطريقته في العمل ودرجة نفوذه الشخصي وتركيزه الاعمال والقرارات في يديه او تركها للجنة .

ومنذ سنة ١٩٦٨ أصبحت شؤون التعيينات والترقيات والتنقلات قسمة بين

لجنتين . احداهما برئاسة وزير الخارجية ، وهي تختص بشؤون كبار الموظفين (مدير دائرة فما فوق ، ورؤساء البعثات في الخارج) . كما تضم المدير العام ونائبه ومساعده للشؤون الادارية والمفتش العام

ويكون تعيين رؤساء البعثات الدبلوماسية ، والمدير العام للوزارة – من الناحية الشكلية – من قبل الحكومة بترشيح من وزير الخارجية . ولكن وزير الخارجية – في الواقع – يتمتع بسلطة كاملة في اختيار المدير العام ، وبسلطة كبيرة في تعيين رؤساء البعثات الدبلوماسية في الخارج .

اما الحد الاقصى لمدة الخدمة في اي منصب في الخارج فهو عادة خمس سنوات ، وان كانت هنالك استثناءات بارزة لهذه القاعدة[٦] .

اما اللجنة الاخرى المختصة بشؤون الدرجات الصغرى (حتى المستشارين ونواب مديري الدوائر) فهي تتالف من المدير العام ومساعده للشؤون الادارية والمفتش العام وموظفين اخرين ورئيس شعبة الذاتية وممثل عن موظفي الوزارة يختاره المدير العام .

ان تركز السلطة والتناقض في طبيعة اعمال لجنة التعيينات مرت باكبر تحول في تاريخها في عهد «جدعون رفائيل» الذي تولى منصب المدير العام منذ سنة ١٩٦٧ ، فاصبحت سلطة اختيار الموظفين محتكرة بصورة متزايدة بيد المدير العام ومساعديه الاداريين[٧] .

رابعا – عوامل سلبية

ان هذه التغييرات التي مرت بها طريقة التعيينات في وزارة الخارجية الاسرائيلية اوجدت سلكا خارجيا «مسلكيا» ذا نوعيات متباينة .

ويبدو ان الستينات قد شهدت تدهورا في جاذبية الخدمة الخارجية في اسرائيل لأسباب متعددة منها ارتفاع الرواتب في مجالات العمل الاخرى ، وامكانيات السفر المتزايدة المتاحة في الاعمال الاخرى ، وتزايد عدد الاماكن غير

---

(٦) بقي ابا ايبان ممثلا في الامم المتحدة ١١ سنة وسفيرا في واشنطن ٩ سنوات ، وايلاث سفيرا في لندن ٩ سنوات وكوماي ممثلا دائما في الامم المتحدة ٧ سنوات ، وايتان سفيرا في باريس اكثر من عشر سنوات ، ونجار سفيرا في بروكسل ٨ سنوات .

(٧) بريشر . المرجع سالف الذكر .

الملائمة وغير الصحية التي فتحت فيها سفارات جديدة ، ومشاكل تعليم اطفال الموظفين وخاصة باللغة العبرية . وعلى الرغم من انه لم تكن هنالك ازمة تتعلق بعدد المتقدمين لوظائف وزارة الخارجية ، فان مستوى المتقدمين لم يكن عاليا . مما اصبح مصدر قلق للمسؤولين في الوزارة .

ان نفسية موظفي الخدمة الخارجية في اسرائيل قد تأثرت بالفجوة الأساسية الموجودة بين القيم السائدة في المجتمع الاسرائيلي ، وبين متطلبات العمل الدبلوماسي[٨] ، ويكمن وراء ذلك عاملان :

(١)الرأي العام والخدمة الخارجية :

كان الشعب في اسرائيل ينظر الى الجيش نظرة الاحترام في جميع الأوقات لنجاحه في الحروب التي خاضها (على الرغم من الأسباب التي نعرفها لنجاحه والدول التي كانت تقف وراء اسرائيل وتدعمها بالسلاح والمادة . ومع ذلك فان الشعب كان يعد الجيش هو الذي حافظ على كيان اسرائيل وسلامتها) . في حين انه لم ينظر الى الجهاز الدبلوماسي بنفس النظرة ،واعتبره فاشلا في تحقيق انتصارات مماثلة في المجال الدولي .

فقد قطعت معظم الدول الافريقية علاقتها باسرائيل . وكذلك ساءت علاقاتها مع معظم دول اوربا الشرقية ، وشجبت اعمال اسرائيل في الامم المتحدة مرة بعد اخرى ، وصدرت ضدها قرارات شجب وادانة لم تصدر بقدرها بحق اية دولة اخري . وكان الراى العام الاسرائيلي يعد وزارة الخارجية المسؤول الاول عن هذا الفشل .

وهذا فضلا عن مشاعر الحسد التي يتعرض لها موظفو الخدمة الخارجية في كل بلد بسبب بعض الامتيازات التي يتمتعون بها كفرص السفر والمعيشة في الخارج ، ومايتقاضاه من مخصصات عالية بالنسبة الىمايتقاضونه موظفو الدولة الاخرون .

وحينما كان «بن غوريون»رئيسا للوزارة كان مسيطرا على الجهازين الجيش ، وجهاز وزارة الخارجية . ولكنه كان يولي الجيش تفضيله ، ولم يتغير الامر في

---

(٨) المرجع نفسه .

السنوات التي اعقبت عهد «بن غوريون» . وكان اثر ذلك كله على نفسية الدبلوماسيين الاسرائيليين واضحا . ومع ذلك ، فان هذة الفجوة تضاءلت الى حد ما في عهد بيغن - دايان حين تمكنت اسرائيل من حمل دولة عربية واحدة من الجلوس للتفاوض معها ، وهو امر عجزت عنه جميع الحكومات السابقة . فقد عد الراى العام الاسرائيلي ذلك نجاحا للدبلوماسية الاسرائيلية ، كما انه رفع من معنويات موظفي الخدمة الخارجية بعض الشيء ، واعاد اليهم شيئا من الثقة بالنفس . ولايمكن التكهن في الوقت الحاضر ماذا ستكون ردود فعل الرأي العام الاسرائيلي حين يثبت فشل هذة الاتفاقية التي كانت عملا انفراديا وخروجا على ارادة الامة العربية وارادة شعب فلسطين الذي يعنيه الامر مباشرة .

(٢)الضغوط الحزبية والحزازة التقليدية بين الموظفين المسلكيين والموظفين المعينين في الوظائف الدبلوماسية من خارج السلك :

اما العامل الثاني الذي كان له اثر سلبي في معنويات الجهاز الدبلوماسي الاسرائيلي فقد كان ضغط الاحزاب السياسية المتناحرة والمختلفة اتجاهاتها وكذلك ضغط بعض الوزارات الاخرى لادخال اعضائها في الخدمة الخارجية [٩] ولاشك ان تاثير الاحزاب المختلف قوي في الخدمة المدنية في اسرائيل ، ولكنه في وزارة الخارجية اقل منه في سائر الوزارات (باستثناء وزارة الدفاع)وذلك لما تتطلبه الخدمة الخارجية من مؤهلات خاصة يؤدي التساهل فيها الى الاضرار بمصالح البلد العليا وسمعته في الخارج . وقد عبر «بن غوريون» عن هذا في كتاب «بن غوريون يلقي نظرة الى الوراء» بقوله : ان الشؤون الخارجية ، شأنها في ذلك شأن الدفاع ، من المجالات الهامة والحساسة في الحكومة ، وهي قد تتأثر بقرار سليم او خاطئ يتخذ في ادنى المستويات ، وهذا غير حاصل في الوزارات الاخرى . فاذا افتتح مركز بريدي في مكان غير مناسب ، او شقت طريق ضيقة ... قد يكون ذلك أمرا مزعجا ولكنه ليس كارثة .. ولكن حادثة على الحدود تنتج عن طلقة واحدة يطلقها جندي تحت امرة عريف ، قد تؤدي الى توترات سياسية خطيرة . وبالطريقة نفسها فان العلاقات مع الدول الاخرى قد تتأثر برسالة حكيمة او

---

(٩) المرجع نفسه

حمقاء ردا على رسالة من احدى الحكومات الاجنبية [١٠]. وهنالك دول مثل بريطانيا وفرنسا والبرازيل يشغل فيها جميع وظائف وزارة الخارجية والبعثات الدبلوماسية في الخارج من اصغرها حتى أكبرها موظفون محترفون من السلك الخارجي تدرجوا فيه . وحينما تحدث استثناءات من ذلك فلاتكون الا على أساس مؤهلات شخصية استثنائية لمنصب صعب في وقت صعب . وهنالك دول أخرى ومن أبرزها جمهوريات امريكا اللاتينية تعدّ رئاسة بعثاتها الدبلوماسية مكافأة على خدمة سياسية او عامة . وتكون في حالات أخرى وسيلة مريحة لابعاد شخصية سياسية ذات نفوذ أصبح بقاؤها في الداخل محرجا للحكومة . ان سفراء أمثال هذه الدول قلما يكونون من «المسلكيين» وانما يأتون من شتى الميادين أو الاختصاصات التي يعودون اليها بعد انتهاء مهماتهم أو الأسباب التي دعت الى تعيينهم في تلك المناصب . وهنالك طائفة ثالثة من الدول والولايات المتحدة هي المثال البارز بينها تأخذ بكلا النظامين معا ، حيث يكون بعض رؤساء البعثات أشخاصا مسلكيين ودبلوماسيين محترفين ، وبعضهم من خارج الوزارة . ولم يكن هنالك موظفون مسلكيون متدرجون في اسرائيل في أول قيامها بطبيعة الحال ، لان السلك الخارجي لم يكن له وجود الاّ في صورة المكتب السياسي للوكالة اليهودية . ومن موظفي هذا المكتب استقت وزارة الخارجية بصورة عامة الاوائل من رؤساء بعثاتها الدبلوماسية . وبمرور الزمن ، ونشوء عدد من الموظفين المسلكيين خلال السنوات التالية أخذت الأحزاب التي اشتركت في الوزارات الائتلافية في أوقات مختلفة تطالب بتعيين رجالها في الخدمة الخارجية ، وخاصة في مناصب رؤساء البعثات الدبلوماسية . ويقول «ايتان» ان مقاومة هذه الضغوط أصبحت تزداد صعوبة بسبب ما يسفر عنه الحكم الائتلافي من مساومات بين الأحزاب . ومع ذلك فلم يعين أي رئيس بعثة اسرائيلي بسبب انتمائه الحزبي وحده ، وان وزارة الخارجية كانت تلحّ دائما على أن المرشحين لمثل هذه المناصب يجب أن تتوافر فيهم المؤهلات الضرورية ، وقد احتفظت لنفسها بحق رفض أي مرشح اذا كان دون المستوى المطلوب [١١] .

---

(١٠) Moshe Pearlman, Ben Gurion Looks Back, 1965. P. 127.

(١١) المرجع نفسه .

وقد أضاف «ايتان» ان عشرة بالمائة فقط من رؤساء البعثات الدبلوماسية كانوا من خارج السلك (في سنة ١٩٥٨) الى جانب عدد معقول من الاشخاص الذين اختيروا من خارج السلك لمؤهلات خاصة لديهم .

فحين عينت اسرائيل سفيرا لها في بورما اختارته لخبرته الواسعة في تأسيس المشروعات الصناعية للهستردوت [١٢] . وكانت تهدف من وراء ذلك التاكيد على ان هدفها الرئيسي من اقامة العلاقات الدبلوماسية هو تقديم المساعدة الفنية للدول النامية . وانها تثبيتا لذلك تضع على راس بعثتها الدبلوماسية شخصا فنيا وليس سياسيا . وكذلك الامر في حالة السفراءالمعينين في معظم الدول الافريقية . اذ كثير مايكونون من الخبراء في شؤون الري اوالاسكان او السدود اوغير ذلك من المرافق العامة .

وهنالك ايضا بين سفراء اسرائيل عدد من ضباط الجيش السابقين الذين كانوا بارزين ايضا في تمثيل اسرائيل الدبلوماسي في افريقية .

وعلى الرغم من عدم توافر العدد الدقيق لمن هم من خارج السلك بين ممثلي اسرائيل في الوقت الحاضر ، فان كثيراً من موظفي السلك الخارجي الذين اجرى «بريشر»مقابلات معهم خالفوا ادعاء «ايتان»بان عددهم كان قليلا جدا بدرجة لاتؤثر في نفسية موظفي السلك . والواقع ان آثار الاستياء ومظاهره -خاصة بين موظفي الدرجات الوسطى -ظهرت في سنة ١٩٦٢ بصورة صريحة . حين تعالت الطلبات بوجوب التزام لجنة التعيينات والترقيات في الوزارة تمبدأ منح الأفضلية في المعاملة وفي الحقوق للموظفين المسلكيين [١٣] .

خامسا - المرأة في وزارة الخارجية الاسرائيلية

اما فيما يتعلق بعمل النساء في السلك الخارجي الاسرائيلي ، فقد سمحت وزارة الخارجية بتوظيف النساء في وظائفها ، وشجعتهن في المرحلة الاولى من نشأتها . اما في السنوات التالية ، وخاصة بعد ان اصبحت على رأس وزارة

---

(١٢) Mordechai E. Krenin, Israel and Africa, A Study in Technical Cooperation, New York, 1964, P. 14.

(١٣) بريشر ، المرجع سالف الذكر ، ص ٥١٧ .

الخارجية امرأة – هي «غولدا مئير» – فلم يعد ثمة اي قيد على استخدام النساء في وظائف وزارة الخارجية مطلقا .

وقد عملت احدى النساء قائمة بالأعمال في «مونتفيديو» لعدة سنوات ، واخرى كانت قنصلا في نيويورك لمدة اطول . وكانت هنالك – الى وقت قريب – اربع نسوة في وزارة الخارجية يشغلن مناصب كبيرة نسبيا . وكانت احداهن تشغل منصب مساعدة مدير دائرة الشؤون الافريقية ، واخرى تعمل مساعدة لمدير دائرة المنظمات الدولية ، وثالثة مساعدة مدير التشريفات ، ورابعة ترأس السفارة الاسرائيلية (بصفة قائم بالاعمال) في الدانمارك .

ولكن ، فضلا عن مشاكل اعتزال العمل بسبب الزواج مما يؤدي الى شيّ من الارباك – وهي مشاكل مألوفة في تجارب جميع الدول التي تقبل النساء في مناصب التمثيل الخارجي – يرى «ايتان» ان هناك مشكلة اكثر جدية ، وان المرأة التي تعمل وتعيش بمفردها في الخارج كدبلوماسية قلما تكون سعيدة ، وغالبا ما تشعر بوحدة قاسية وفراغ كبير في حياتها ، مهما كانت حياتها الدبلوماسية حافلة بالمناسبات الاجتماعية .

ويروي «ايتان» أيضاً حادثة وقعت في احدى السفارات الاسرائيلية حين كانت تقوم باعمال السفير لدى غيابه عنها سكرتيرة فيها . وحدث مرة ان طلبت – بصفتها هذه – ان تزور سفير احدى جمهوريات امريكا اللاتينية ، وكان هذا السفير على علم بزيارة «القائم بالأعمال الاسرائيلي» ولكنه ربما لم يكن يعلم انها امرأة . فلما دخلت غرفته بادرها قائلا – بالحماس العاطفي اللاتيني «انت اجمل قائم بالاعمال رأيته في حياتي ! »وعلى الرغم من هدف الزيارة الرسمي فان معظم الحديث كان محصورا في ناحية واحدة [١٤]

وللنساء بالاضافة الى دورهن كموظفات دور مهم اخر في وزارة الخارجية كزوجات للدبلوماسيين الاسرائيليين . فان نجاح اي دبلوماسي في مهمته يعتمد الى حد كبير على زوجته بقدر اعتماده على الدبلوماسي نفسه . وان زوجة غير مناسبة للدبلوماسي قد تسيّ الى فرص زوجها في النجاح والتقدم في مسلكه . وفضلا عن

---

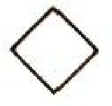
(١٤) ايتان ، المرجع سالف الذكر ، ص ٢٢٠ – ٢٢١ .

دور الزوجة كمضيفة لضيوف زوجها – وتلك في بعض العواصم مهمة تستغرق وقتها كله – فان زوجات الدبلوماسيين يقمن بمهمة خاصة في الاتصال بالجاليات اليهودية الموجودة في مراكز عمل ازواجهن .

سادسا – القناصل الفخريون

تعمد دول كثيرة الى تعيين قناصل فخريين في بعض المدن الكبرى وخاصة في الموانئ التي يجعل فيها حجم التجارة والشحن البحري وجود تمثيل قنصلي أمراً مفيدا ، ولكن بدرجة لاتكفي لفتح قنصلية وتعيين موظفين دائمين . ويعهد بهذه المناصب الفخرية عادة الى مواطنين محليين او اجانب من التجار او رجال الاعمال ، ممن يرحبون بها لانها تحقق لهم بعض الامتيازات وان لم تعد عليهم بمنفعة مادية «مباشرة» . وفي حالات كثيرة تكون للقنصل الفخري مصلحة شخصية مشروعة في تنمية التجارة بين بلده والبلد الذي يعهد اليه بتمثيله .

وقد كانت اسرائيل منذ بداية قيامها متحذرة من الاكثار من تعيين هذا النوع من القناصل لاسباب اهمها ان معظم المدن التي ترغب في فتح قنصليات فيها تضم جاليات يهودية تصاب بخيبة اذا كان الشخص الذي تعهد اليه القنصلية الفخرية غير يهودي . ولذلك يكون الخيار محصوراً بين الاعضاء البارزين في الجالية اليهودية ، حيث يكون هنالك عادة اثنان او ثلاث ممن يعدون انفسهم او يعدهم اعوانهم وأصدقاؤهم احق من غيرهم بهذا الامتياز . ولذلك يكون من المستحيل تعيين احدهم دون اثارة غضب الآخرين وخلق مشاعر الغيرة لديهم ، في حين ان اسرائيل ترغب في اجتناب مثل هذه المشاعر بين الجاليات اليهودية – وخاصة في السنوات الاولى – مما جعلها تفضل في معظم الحالات عدم تعيين احد .



الفصل الخامس

نمو التمثيل الدبلوماسي الاسرائيلي

ان نموّ وزارة الخارجية الاسرائيلية ، خاصة خلال العقد الأول من تأسيسها ، كان سريعا ومطردا ، كما يظهر من الجدول الآتي الذي يبين عدد البعثات الاسرائيلية في كل منطقة بين سنتي ١٩٤٩ و ١٩٧٤ : (١)

ويلاحظ من هذه القائمة أن تمثيل اسرائيل الدبلوماسي بدأ في سنة ١٩٤٩ بـ ٢٣ مؤسسة ، قد بلغ في سنة ١٩٧٤ – ٨٧ بعثة دبلوماسية وقنصلية . وان سنة ١٩٦٧ قد سجلت أعلى رقم بلغه تمثيل اسرائيل ، اذ كانت لديها ٩٦ بعثة موزعة على ٧٨ دولة وكان التغيير الرئيسي منذ سنة ١٩٥٩ هو الانفجار السريع في عدد الدول الأفريقية المستقلة التي سارعت اسرائيل الى انشاء علاقات معها حيث بلغ عدد الدول الأفريقية التي كانت اسرائيل تتبادل معها التمثيل الدبلوماسي ٣٢ دولة (بينما كانت لاسرائيل بعثات غير مقيمة في ٧ دول أيضا) . ويلاحظ أيضا التدهور السريع الذي أصاب تلك العلاقات خلال سنتي ١٩٧٢ و ١٩٧٣ ، حيث قطعت ٢٤ دولة افريقية علاقاتها مع اسرائيل (وجمدتها معها ثلاث دول أخرى) . كما كان هنالك ارتفاع في عدد البعثات في امريكا الشمالية وانخفاض في امريكا اللاتينية عاد الى الارتفاع في سنة ١٩٧٤ .

أما التغيير البارز الآخر فيظهر في اوربا الشرقية حيث قطعت جميع دول المنطقة – باستثناء رومانيا – علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل على أثر عدوان حزيران سنة١٩٦٧ ، وما تزال هذه العلاقات مقطوعة .

---

(١) هذه المعلومات مستقاة من الكتب السنوية لحكومة اسرائيل ، والمعلومات الخاصة بالستينات من التقارير السنوية لوزارة الخارجية الإسرائيلية .

اما اخر الاحصائيات عن مجموع البعثات الاسرائيلية في الخارج فهي ٨٧ بعثة (بضمنها ١٨ بعثة غير مقيمة) في ٦٧ دولة ، موزعة كالآتي :

٥٩	سفارة
١	مفوضية
١	ممثلية
١٠	قنصليات عامة
٨	قنصليات
٨	قنصليات فخرية (كلها في مدن الولايات المتحدة الكبرى)
٨٧	المجموع [٢]

أما من حيث التوزيع الجغرافي ، فتكون نسبة التمثيل الدبلوماسي والقنصلي الاسرائيلي في العالم في الوقت الحاضر كما يأتي :

افريقية	٩
امريكا الشمالية	١٥
امريكا اللاتينية	٣٣
استراليا ونيوزيلندة	٣
اوربا الغربية	٢٥
اوربا الشرقية	١
آسيا	١٠
أماكن أخرى	٢

---

(٢) انظر شحاده موسى . علاقات اسرائيل مع دول العالم ١٩٦٧ - ١٩٧٠ . بيروت . ١٩٧١ . الملحق رقم ٥ . ص ٥١٥ .

ان النمو السريع في عدد البعثات الدبلوماسية والقنصلية الاسرائيلية لم يصحبه نمو في عدد الموظفين بنفس النسب ، وقد أدى ذلك الى زيادة الأعباء على عاتق موظفي الخدمة الخارجية بصورة مطردة . وفي سنة ١٩٦٨ كانت هنالك ٨ بعثات فقط يزيد عدد موظفيها عن عشرة ، و١٢ بعثة فيها شخص واحد فقط ، و ٤٩ بعثة فيها موظفان أو ثلاثة . أي أن ثلثي البعثات الاسرائيلية في الخارج كانت تدار من قبل ثلاثة أشخاص أو أقل .

وكذلك فان عدد الموظفين العاملين في الخارج لم يكن بنسبة متوازنة مع عدد البعثات . وكانت هذه الظاهرة بارزة في افريقية أكثر من أي مكان آخر . في سنة ١٩٦٨ كان في القارة الافريقية ٥ر٣١٪ من بعثات اسرائيل الدبلوماسية ، بينما كان في هذه البعثات ٥ر١٩٪ من مجموع الموظفين الموجودين في الخارج . وكانت الآية معكوسة في اوربا الغربية ، فقد كان فيها في السنة نفسها ٢٥٪ من البعثات و ٥ر٣٩٪ من الموظفين . .

أما امريكا الشمالية فكانت تظهر فيها نسبة أعلى من الموظفين : ١٣ من البعثات و ٤ر٢٠ من الموظفين .

وكانت الآية معكوسة ، مرة أخرى ، في امريكا اللاتينية : ٤ر١٧٪ من البعثات الى ٣ر١٢٪ من الموظفين .

سنتا ١٩٧٢ و ١٩٧٣ أدتا الى تخفيف هذه الأزمة وتغيير الصورة الى حد بعيد . في سنة ١٩٧٢ قطعت ثلاث دول افريقية علاقاتها مع اسرائيل ، وفي سنة ١٩٧٣ قطعتها معها ٢٣ دولة افريقية أخرى (الى جانب ثلاث دول جمدت علاقاتها وقلصت سفاراتها فيها الى حد كبير) مما أدى الى غلق ٢٦ سفارة اسرائيلية في افريقية (فضلا عن ست سفارات في اوربا الشرقية سبق أن أغلقت في سنة ١٩٦٧) وتوزيع موظفيها على بعثات أخرى مما أدى الى وفرة في موظفيها .

ويمثل نمو التمثيل الخارجي أيضا في المعلومات والأحصائيات المتعلقة بالتعيينات والميزانية . ففي نهاية سنة ١٩٥٩ كان مجموع الموظفين التابعين لوزارة الخارجية في الداخل والخارج ٣٧٧ (بما فيهم الموظفون المدنيون ، أي الذين ليسوا من السلك الدبلوماسي) فأصبح العدد بعد ذلك بخمس سنوات أكثر من الضعف (٨٣٣

موظفا) . وكان ذلك أيضا من آثار التغلغل الاسرائيلي الواسع في افريقية بعد سنة ١٩٦٠ .

أما نموّ ميزانية وزارة الخارجية الاسرائيلية فيجلب النظر أيضا : فقد كانت هذه الميزانية في السنة الأولى لقيام اسرائيل مليون جنيه فلسطيني فأصبحت ميزانية السنة الحادية والعشرين ٧٢ مليون ليرة اسرائيلية .

ولا شك أن خفض سعر الليرة الاسرائيلية من وقت لآخر كان له أثر جزئي في ارتفاع الميزانية ، وخاصة في السنوات ١٩٥٤ - ١٩٥٥ و ١٩٦٢ - ١٩٦٣ و ١٩٦٨ - ١٩٦٩ ، ولكن التوسع العام في عدد البعثات في الخارج وزيادة عدد الموظفين كانا من الأسباب الرئيسية لارتفاع الميزانية .

ويذهب حوالي نصف الميزانية الى الرواتب والمخصصات ، ويصرف ثلثا مجموعها بالعملة الأجنبية .

◇

الفصل السادس

تخطيط السياسة الخارجية واتخاذ القرارات

من المعروف أن السياسة الخارجية لأية دولة من الدول لاترسمها وزارة الخارجية بمفردها ، وانما هي تقرر بواسطة عدد كبير من المحطات والأجهزة ، ومجموعة من السلطات العليا في الدولة . وهي ترسم على ضوء ظروف واعتبارات متداخلة ومعقدة . أما وزراة الخارجية فهي «الأداة» التي تنفذ بها الدولة سياستها الخارجية .

ولايختلف الوضع في وزارة الخارجية الأسرائيلية في هذا الشأن عن غيرها من وزارات الخارجية . فقد كان تخطيط السياسة الخارجية ، واتخاذ القرارات المهمة بشأنها ، منذ بداية قيام اسرائيل حتى الوقت الحاضر ، بيد فئة صغيرة جدا من الناس . وتستمد هذه الفئة قوتها عادة من مراكز الزعامة التي تحتلها في أحزاب اسرائيل السياسية ، أو من الانتساب الى أحد زعمائها .

وعلى الرغم من أن اسرائيل لاتنفرد بهذا الوضع عن غيرها من الدول ، فان هذه الظاهرة ، أي تركز السلطة في القمة ، قد رسختها في اسرائيل تقاليد المنظمات اليهودية في عهد الحكم البريطاني ، واستمرّ بصورة تلقائية بعد قيام اسرائيل . ومنذ سنة ١٩٤٨ ساد هذا الوضع النظام السياسي في اسرائيل بصورة عامة ، وخاصة في الأحزاب والخدمة المدنية .

وكانت هذه الظاهرة بارزة في وزارة الخارجية الأسرائيلية بصورة خاصة ،

لأن اسرائيل منذ قيامها تعيش في وضع دولي خاص ، وفي أزمة مستمرة . وان التهديد الدائم الذي تشعر به قد برّر لديها مثل هذا الأسلوب ، وأضفى عليه صفة مشروعة وعقلانية .

ويقوم على رأس الفئة الصغيرة التي تحتكر سلطة رسم السياسة الخارجية في اسرائيل . رئيس الوزراء الذي كان أهم شخصية في الحكومة الأسرائيلية دائما ، وهو الذي كان في جميع الأوقات يقوم بالدور الرئيسي في توجيه السياسة الخارجية . ولا شك أن مدى هيمنة رئيس الوزراء كان يعتمد على عوامل مختلفة ، منها شخصيته ، ومنها وجود – أو عدم وجود – افراد اخرين في مراكز يستطيعون منها تحدى هيمنته ، وفرض آرائهم .

وكان «بن غوريون» – أول رئيس وزراء في اسرائيل – هو الذي استنّ هذا الأسلوب في سيطرة رئيس الوزراء على شؤون السياسة الخارجية والأمن الخارجي ، وقد أصر منذ بداية تسلمه رئاسة أول وزارة على أنه هو الذي يجب أن تكون له السلطة المباشرة في هذه الشؤون . وهو لم يتردد ، من أجل ضمان ذلك ، في التخلي عن بعض سلطاته في مجالات أخرى ، وخاصة المجال الاقتصادي . وقد كان رفضه اشراك أي شخص آخر في سلطاته في الشؤون الخارجية ، هو الذي أدى الى الانشقاق بينه وبين «موشي شاريت» – أول وزير خارجية في اسرائيل – مما اضطر شاريت في النهاية الى الأستقالة .

وعلى الرغم من أن الاستقلال الذي مارسه «بن غوريون» في الشؤون الخارجية ، لم يتمتع بمثله أي رئيس وزراء آخر ، فانه يعدّ مؤسس هذه السابقة التي اتبعها بعده – بدرجات متفاوتة – جميع من خلفوه في منصبه .

فقد كان أسلوب «ليفي اشكول» رئيس الوزراء من سنة ١٩٦٣ الى سنة ١٩٦٨ في الحكم ، يقوم على التشاور مع أشخاص كثيرين من داخل وزارته وخارجها ، ولكنه مع ذلك أبقى زمام السلطة في الشؤون الخارجية بيده دائما ، أو على الأقل حتى عدوان ١٩٦٧ .

أما «غولدا مئير» (رئيسة الوزراء من ١٩٦٨ الى ١٩٧٤) التي كان «بن غوريون» مسيطرا على أعمالها حينما كانت وزيرة للخارجية ، فانها كانت معروفة خلال رئاستها للوزارة بأنها لاتستشير الاّ قلّة من الناس ، وتتخذ القرارات المهمة في الشؤون الخارجية بنفسها أيضا .

وأما «اسحق رابين» الذي جاء الى الحكم على رأس أول وزارة تأتي بنتيجة انشقاق داخلي في السلطة ، فانه استطاع أن يحتفظ لنفسه بدور بارز في توجيه السياسة الخارجية على الرغم من أنه كان أضعف رئيس وزراء تسلم الحكم في اسرائيل .

ولم يختلف رئيس الوزراء الحالي «مناحيم بيغن» عن أسلافه في هيمنته على الشؤون الخارجية . وعلى الرغم من أن وزير الخارجية «موشي دايان» هو من الشخصيات القوية جدا بين أعضاء الفئة الحاكمة في اسرائيل ، بسبب ارتباطاته الحزبية والعسكرية من جهة ، وبسبب القاعدة الشعبية التي يستند اليها من جهة أخرى ، فان مكانته كوزير للخارجية أصبحت ثانوية ، وشخصيته تضاءلت الى جانب رئيس الوزراء في مجال تخطيط السياسة الخارجية واتخاذ القرارات المهمة فيها .

وعلى الرغم من ذلك ، فان رؤساء الوزارات لم يتمكنوا من تخطيط السياسة الخارجية بمعزل تام عن الأعضاء الآخرين في جهاز اسرائيل السياسي . وفي ذلك الجهاز يحتل رئيس الوزراء مكانة مركزية بين ثلاث فئات رئيسية متماسكة بقوة ، وهي :

(أ) جماعة صغيرة غير رسمية من المستشارين المقربين ، يشار اليها أحيانا «وزارة المطبخ» .

(ب) جماعة مؤلفة من رؤساء مراكز القوة الرئيسية في حزب العمال .

(ج) مجموعة من الأفراد لا تجمع بينهم صفة مشتركة ، ولكنهم يكونون على صلة وثيقة بأعضاء الجماعتين الأوليين .

وكان رؤساء وزارات اسرائيل – وخاصة بعد «بن غوريون» – يحاولون دائما الابقاء على حريتهم في التحرك واستقلالهم في العمل في مجال الشؤون الخارجية بواسطة الحصول على التأييد ، الخفي أو العلني ، من مصادر القوة التي تمثلها الفئات الثلاث ، مع حصر امكانيات التدخل في تلك الشؤون في أقل عدد ممكن من الأشخاص . وكان الاخفاق في الحصول على هذا التأييد مما يؤدي الى اضعاف سلطات رئيس الوزراء الى حدّ كبير .

وقد حاول «ايغال آلون» – وزير الخارجية السابق – أن يقوى من نفوذه في وزارة «رابين» باتخاذ عدد من الخطوات التي من شأنها تقوية نفوذ وزارته . وبالتالي نفوذه الشخصي في الوزارة بوصفه وزيرا للخارجية . وكان هدفه تنمية قدرة الوزارة على جمع المعلومات وتحليلها مما كان – في اعتقاده – سيزيد من دوره في رسم السياسة الخارجية التي كان يتنافس في رسمها مع «رابين» – رئيس الوزراء – و «بيريز» – وزير الدفاع – وكان «آلون» في محاولته هذه يحاول الخروج على الأنماط القديمة في الحياة السياسية في اسرائيل . فالوزارات – ربما باستثناء وزارة الدفاع – لم تكن قط مصدر قوة سياسية حقيقية للوزراء ، وبنتيجة ذلك لم يكن ثمّ ما يحفز الوزراء على تنمية قوة وزاراتهم ونفوذها . ويصح هذا في حالة وزارة الخارجية بصورة خاصة .

وكان بين الخطوات التي اتخذها «آلون» لهذه الغاية تأسيس «مركز الأبحاث والتخطيط» ، وتعيين شخصية أكاديمية بارزة – وهو «شلومو افينيري» عميد كلية العلوم الاجتماعية في الجامعة العبرية – مديرا عاما لوزارة الخارجية .

وقد سبقت الاشارة الى «مركز الابحاث والتخطيط» والأسباب التي أوحت بفكرة تأسيسه والمهمات التي يقوم بها .أما تعيين «افينيري» فكان يكمن وراءه اعتباران :

اولا ، انه كان من منتقدي سياسة اسرائيل الخارجية بصراحة ، وكانت آراؤه مشابهة لآراء «آلون» .

وثانيا ، الرغبة في تكليفه باعادة تنظيم الوزارة وبناء هيكل جديد لها ، وهو بما يتمتع به من خبرة فنية وادارية عالية ، قادر على النهوض بهذه المهمة بصورة جيدة اذا أتيح لأفكاره أن تلقى قبولا من الحكومة .

وعلى الرغم من هذه المحاولات ، فان وزارة الخارجية الاسرائيلية لم تشهد عملية تطوّر حقيقية وجذرية تجعلها قادرة على المساهمة مساهمة أساسية في تخطيط سياسة اسرائيل الخارجية ، أو تزيد من نفوذها في اتخاذ القرارات الرئيسية المتعلقة بها .

فمن جهة ، كان «مركز البحوث والتخطيط» مهتما بصورة رئيسية باعداد تقديرات وتقييمات للحكومة في شؤون الاستخبارات . وليس هنالك مايدل على أنه شرع في محاولات لرسم خطط للمدى الطويل أو المتوسط ، أو قدم مقترحات كان لها أي تأثير في سياسة الدولة الخارجية . والواقع أن ذلك لم يكن الهدف من تأسيسه .

ومن جهة أخرى ، كانت تكمن في الوزارة ، وطبيعة تكوينها ، عوامل تعرقل أي اجراء من شأنه أن يحدث تغييرا أساسيا فيها . ومن أهم هذه العوامل :

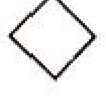
(أ) وجود أشخاص كثيرين في الوزارة (بعضهم يحمل شعورا معاديا للمركز) ممن يقاومون محاولات التغيير .

(ب) طبيعة الموضوعات التي يجب تخطيط السياسة بشأنها ، فهي موضوعات من الخطورة بدرجة تجعل من المشكوك فيه أن يترك أمرها لوزارة الخارجية .

(جـ) معارضة رئيس الوزراء نفسه لأية محاولة من شأنها اضعاف هيمنته على رسم السياسة الخارجية .

وبالاضافة الى ذلك فان تعيين «افينيري» في منصب المدير العام للوزارة قوبل بمقاومة شديدة من داخل «حزب العمال» وخارجه ، وللمرة الأولى كان موضوع تعيين المدير العام لوزارة الخارجية موضوع مناقشات حادة في مجلس الوزراء .

ولذلك كله ، تبق كله القرارات التي تتعلق بالسياسة الخارجية في اسرائيل موضوعا فرديا الى حدّ كبير ، ولاتزال تحتفظ بسلطة اتخاذ القرارات المتعلقة بها تلك الفئة الصغيرة التي كانت مسيطرة عليها منذ قيام اسرائيل كدولة .



الفصل السابع

طريقة العمل في الوزارة

ان مهمة وزارة الخارجية ، بل علة وجودها ، هي مساعدة أولئك الذين بيدهم السلطة ، في تحقيق أهداف السياسة العليا بواسطة تنظيم علاقات الدولة مع الدول الأخرى ، والمنظمات ، من يوم لاخر . ان هذه العلاقات تشكل تحديا مستمرا من أجل أتخاذ أصح القرارات التي تضمن تحقيق تلك الأهداف ، أو أقربها الى الصحة .

وكانت وزارة الخارجية الأسرائيلية مسؤولة منذ تأسيسها عن انجاز الأعمال اليومية ، أو ما وصفه «بريشر» بعملية «تنفيذ القرارات» .

وقد قام «براونشتاين» بدراسة انتقادية لطريقة العمل في وزارة الخارجية الأسرائيلية وقابل عدداً من موظفي الوزارة الحاليين والسابقين ، وتوصل بنتيجة دراسته هذه الى أن عملية تنفيذ القرارات في تلك الوزارة كانت تفتقر الى قدرة جيدة على البحث ، بل حتى على نظام موحد لحفظ الأوراق أو جمع المعلومات . وكانت الدوائر المسؤولة عن تمشية الأعمال مفتقرة الى كثير من التسهيلات ، وكثيرا ما قامت باعمالها بدون الأستعانة بخبراء في مجالات اختصاصهم[1] .

وكان الموظفون ينقلون من دائرة الى أخرى بكثرة ، مما أدى الى عدم حصولهم على فرصة كافية لاكتساب خبرة اختصاصية في شؤون أية منطقة من المناطق ، أو في نوع معين من الاعمال . ففي ربيع سنة ١٩٧٥ كان في وزارة الخارجية شخصان يجيدان اللغة الصينية ، وكانا قد تعلما هذه اللغة على نفقة الوزارة . ومع ذلك فان

---

(١) براونشتاين ، المرجع سالف الذكر ، ص ٢٧٠ - ٢٧١ .

كليهما كانا يعملان في دائرة غير الدائرة الاسيوية .

ولم يكن في الوزارة نظام خاص لتجميع المعلومات وتحليلها مع دراسة منظمة للبدائل المتوافرة في السياسة الواجب اتباعها . وكانت المشاكل تعالج ، كلما ظهرت ، في اطار الامكانات والمعلومات المتوافرة وقت ظهورها . واذا ما قدمت أية دراسة فانها كانت تتعلق بأزمة طارئة ، أو رسم سياسة آنية .

وكذلك فان الدائرة العاملة في الوزارة لا يطلب اليها تقديم اقتراحات تتضمن قرارات بديلة ، ولا تشجع على ذلك ، على الرغم من أن ذلك لم يمنع تلك الدوائر من القيام بذلك من وقت لآخر . وقد كان النظام برمته يعتمد على الأفراد الذين يتألف منهم في وقت أو آخر .

ويرى «براونشتاين» أن انعدام نظام متطور لتحليل المعلومات المتوافرة في داخل وزارة الخارجية جعل تلك الوزارة أداة تكاد تكون غريبة أو ثانوية في توجيه سياسة اسرائيل الخارجية ، وأفقدها أي نفوذ أساسي في تخطيط تلك السياسة .

ان تأسيس «مركز الأبحاث والتخطيط» التابع للوزارة لم يسفر عن تنمية قدرات كثيرة . وقال أحد الموظفين الذين قابلهم «براونشتاين» :

> «ان وزارة الخارجية ليس لها دور في رسم السياسة الخارجية . فالوزير يدور في الحلقة الصغيرة التي ترسم تلك السياسة ، ولكن ليس هنالك رأي واضح للوزارة نفسها . والوزير عادة رجل مغلق ، وخلافا للوضع في الوزارات الأخرى ، كالشؤون الأجتماعية أو الدفاع أو الصحة – حيث يبرز دور الخبراء كثيرا – فان وزير الخارجية قادر على أن يتصرف ويعمل بفرده ، وهذا هو مايفعله»[٢] .

وهنالك بطبيعة الحال مجموعة من القرارات التي تتخذ في وزارة الخارجية من يوم لآخر ، بل من ساعة لأخرى . وتتم عملية اتخاذها – شكليا – بواسطة جهاز على مستويات مختلفة من السلطة والمسؤولية . وفي هذا الجهاز ثمانية مصادر رئيسية للقرارات التي تتخذ في الوزارة ، وهي :

---

(٢) المرجع نفسه ، ص ٢٧٠ .

(أ) الوزير (ب) المدير العام (جـ) مساعدو المدير العام (د) المستشارون (هـ) مدبرو الدوائر (و) المبعوثون الدبلوماسيون في الخارج (ز) الوفد الدائم الى الأمم المتحدة (ح) مديرا مكتبي الوزير والمدير العام .

وفيمايلي محاولة لتحليل دور كل من هذه المصادر في اتخاذ القرارات[٣] .

أ – وزير الخارجية

هنالك ثلاثة أنواع من القرارات التي تصدر عن وزير الخارجية :

١) قرارات ينشؤها ويبت فيها : يبدأ هذا النوع من القرارات بملاحظات يدونها الوزير على برقية أو رسالة واردة ، أو تعليق شفوي يصدر عنه الى مدير كتبه ، فتكون هذه بمثابة تعليمات للعمل ترسل الى مدير الدائرة المختصة ، أومساعد المدير العام المختص أوالى المدير العام . وقد تكون لدى أحد هؤلاء الموظفين الذين أبلغوا بهذه التعليمات ملاحظة أو اعتراض عليها (وهو في الغالب المدير العام أو أحد مساعديه) ويمكن تقديم هذه الملاحظات الى الوزير مباشرة ، أو عن طريق المرجع المباشر . وللوزير أن يوافق على الملاحظة أو الاعتراض ، وله –طبعا–ان يرفضها فورا ، ولكنه قد يطلب اجراء مشاورة بشأنها مع المدير العام ، أومساعده المختص ، أو رئيس الدائرة أو الدوائر المختصة . وهنالك يبحث القرار ، ويعاد النظر فيه ، فاما أن ينال التأييد كما جاء أو يعدل . ولكن ما هي الأسس التي يستند اليها الوزير في موافقته على اعتراض ما ، أو رفضه ، أو احالته للمشاورة ؟

يعتمد ذلك على أسلوب الوزير في العمل ، ورأيه المبني على ثلاثة اعتبارات : مدى كون الموضوع عاجلا ، ومقدار أهميته ،ومدى شمولية الاعتراض أو الملاحظة .

٢) قرارات ينشئها الوزير ولكنه لا يبت فيها شخصيا :

تبدأ هذه العملية بملاحظة تحريرية أو شفوية يبديها حول موضوع من الموضوعات ، ويدعو الى عقد اجتماع او مشاورة بشانها . والوزير هو الذي يقرر

---

(٣) ان المصدر الرئيسي لهذا التحليل لعملية اتخاذ القرارات في وزارة الخارجية الاسرائيلية هي المقابلات التي اجراها «مايكل بريشر» مع عدد من كبار المسؤولين في تلك الوزارة في ازمنة مختلفة ، بضمنهم وزراء الخارجية السابقون والمديرون العامون وغيرهم من كبار موظفي الوزارة (انظر : بريشر ، المرجع سالف الذكر ، ص ٥٢١ وما بعدها) .

الأشخاص الذين يحضرون الاجتماع ، وهم في الغالب المدير العام ، ومساعده المختص ، ومدير الدائرة المختصة . ولكن نوعية الاجتماع تتراوح بين أن تكون اجتماعا رسميا ، أو تبادل آراء قد يستغرق دقيقتين مع الشخص المعني . وان اختيار نوعية الاجتماع الذي سيبت فيه بالموضوع يعتمد على رأى الوزير في مدى كون الموضوع مستعجلا ، وتقديره لأهمية القرار الذي سيبحث .

٣) آراء الوزير السابقة للقرارات :

تبدأ العملية في هذا النوع من القرارات بملاحظة لوزير الخارجية يعرب فيها عن موافقته أو حكمه على تقرير لرئيس احدى البعثات الدبلوماسية الاسرائيلية في الخارج .

وهذه الملاحظة قد ترسل الى المدير العام ، أو الى أحد مساعديه ، أو مدير الدائرة المختصة أو الى هذه الجهات الثلاث جميعا – ويقوم بتبليغ الملاحظة مدير مكتب الوزير بصفة «رأي» أبداه الوزير (وليس تعليمات ، فالتعليمات ترسل للعمل بها) ، ولكن ملاحظات الوزير واراءه تؤثر بصورة غير مباشرة في اراء الاخرين ، وبالتالي تؤثر في القرارات النهائية .

وهنالك ، الى جانب هذه الأنواع الثلاثة من القرارات التي تصدر عن وزير الخارجية ، نوعان اخران قد تكون لها اثار مهمة بل ونتائج خطيرة في بعض الحالات ، وهما :

١) القرارات التي يتخذها الوزير خلال اتصاله المباشر مع أشخاص من خارج الوزارة أو الحكومة كلها . ومثال ذلك القرارات التي يتم اتخاذها خلال محادثاته مع وزير خارجية دولة أخرى ، والالتزامات التي يلزم بها حكومته . وهذا النوع من القرارات يبلغ الى موظفي الوزارة فيما بعد ، لغرض الاطلاع .

٢) التصريحات العامة التي يدلي بها الوزير داخل البلاد أو خارجها ، وهذه التصريحات التي قد تتطرق الى شتى الموضوعات ، تلزمه وتلزم وزارة الخارجية والحكومة كلها . وهي ، عادة ، تخلق سوابق تكون لها أحيانا نتائج بعيدة الأثر في السياسة الخارجية .

ولاشك أنه كانت هنالك منذ قيام دولة اسرائيل على الأرض العربية

اختلافات بارزة في مواقف وزراء خارجية اسرائيل وأساليبهم في اتخاذ القرارات . وكانت هذه الاختلافات نتيجة طبيعية لشخصية كل وزير ومدى تركيزه سلطة اتخاذ القرارات بيديه . ومدى اهتمامه بالتفصيل . وميله الى الاصغاء لمشورة الخبراء والاختصاصيين والى عقد الاجتماعات والاشارات . فقد كان «شاريت» - أول وزير خارجية في اسرائيل - يعقد أكبر عدد من الاجتماعات ، و «ابا ايبان» أقلها . وكان الأول يحترم المثقفين ويصغي الى اراء موظفي الوزارة ويرغب دائما أن يعرف كيف يفكر الآخرون . أما «ايبان» فهو أكثرهم اعتدادا بالنفس ، بينما كانت «غولدا مئير» - خلال شغلها وزارة الخارجية - كثيرة الاعتماد على معلومات مساعديها في الوزارة ، وخاصة في السنوات الأولى لتوليها الوزارة . أما الوزير «موشي دايان» فانه بحكم نشأته العسكرية ، وتوليه رئاسة أركان الجيش ووزارة الدفاع سنوات طويلة ، فهوأكثرهم ميلا الى اصدار الأوامر التي تحتوي على قرارات اتخذها بنفسه ، أو بالتشاور مع رئيس الوزراء وعدد محدود من موجهي السياسة في القمة .

ب - **المدير العام**

المدير العام أكبر موظف اداري في الوزارة ، وهو شخص فني وليس سياسيا ، ويقابل منصب المدير العام في وزارة الخارجية الاسرائيلية منصب «وكيل الوزارة» في بعض الدول ، او «النائب الأول لوزير الخارجية» في غيرها . أو« السكرتير العام لوزارة الخارجية» كما تعنونه دول أخرى .

ان طريقة صدور القرارات عن المدير العام تشابه الى حد كبير طريقة صدورها عن الوزير . فهو قد ينشيء قرارا بكتابة تعليمات على برقية واردة . ويجوز أن يعترض على قرار المدير العام أحد مساعديه أو مدير احدى الدوائر . وللمدير العام أن ينقض الاعتراض أو يوافق عليه - ولا يحدث ذلك الا في حالات نادرة - كما أن له أن يطلب التشاور مع الموظفين المختصين ، فيؤكد قراره السابق ، أو يعدله أو يهمله ويكون الرأي النهائي في ذلك له .

وقد ينشيء المدير العام قرارا ، ولكنه لا يبتّ فيه في مرحلته النهائية ، وذلك بكتابة مذكرة يطلب فيها التشاور حول قضية معينة . وقد يكون النقاش مختصرا أو

طويلا . وقد يعقد الاجتماع فورا أو يؤخر الى حين اجتماع اللجنة الوزارية . وقد يكون رسميا أو غير رسميّ . ومهما كانت طبيعة التشاور ، فان هذا النوع من القرارات يكون جماعيا . والمدير العام –كشأن وزير الخارجية– قد يدوّن رأيا على برقية أو تقرير من ممثل دبلوماسي في الخارج ، أو على أية وثيقة أخرى . فيؤثر هذا الرأي بالتالي على القرار الذي تتخذه الوزارة . وهنالك أيضا طريقة أخرى لاتخاذ القرارات يكون فيها «المدير العام» عنصرا رئيسيا . فحين يطلب ممثل اسرائيلي في الخارج تعليمات بشأن قضية ما ، أو موافقة على اجراء يرغب في اتخاذه . يقدم الطلب الى المدير العام مباشرة أو عن طريق مدير الدائرة المختصة ، وهو الذي يقرر نوعية الجواب . ويتمّ ذلك عادة بعد التشاور مع المختصين في الوزارة . والخلاصة فان المدير العام ينشئ بعض القرارات ويبتّ في بعضها الآخر ، ويطلب التشاور – الذي يؤدي الى اتخاذ قرار– في حالات اخرى . والمدير العام –كالوزير– قد يلزم وزارة الخارجية أو الوزاررات الاخرى ، أو الحكومة ، بواسطة تصريحات يدلي بها الى الصحافة أو الاذاعة أو التلفزيون ، أو خلال زيارة رسمية الى الخارج .. الخ . وقد خمّن أحد الذين شغلوا ادارة مكتب المدير العام أن حوالي ٨٠ بالمائة من جميع القرارات الصادرة عن المدير العام كانت استجابة لطلب أو ردّا عن استفسار ، و٢٠ بالمائة منها فقط كان هو المحرّك لها – والأخيرة عادة كانت أهم . كما اتفق جميع الذين شغلوا ادارة مكتب المدير العام أن القرارات التي أنشأها أوبت فيهاالمدير العام كانت أكثر عددا من تلك التي أنشأها أو بتّ فيها وزير الخارجية ، وأن هذا القول يصحّ بصورة خاصة في حالة «جدعون رفائيل» المدير العام السابق للوزارة .

جـ مساعدو المدير العام

يصعب تعريف دور مساعد المدير العام تعريفا دقيقا . فهو قد ينشئ قرارا بملاحظة يدونها على برقية ، أو يطلب التشاور في موضوع مع مدير الدائرة التابع له ، أو مع المدير العام ، مما قد يؤدي الى اتخاذ قرارا . وهو قد يبدي رأيا يكون له أثره في القرارات المقبلة ، وقد يستجيب لمقترحات مدير الدائرة ويسهل مرورها ، صعدا ، الى المدير العام ، وأحيانا الى الوزير .

وبصورة عامة فان مساعد المدير العام يسهم في عمليات اتخاذ كافة أنواع

القرارات مع استثناء واحد وهو أنه – خلافا للوزير والمدير العام – لا يبتّ في الأمور بمفرده ، وان وظيفته الرئيسية هي المراقبة وليس الانشاء ، ولكن مع دور مهم في اتخاذ كثير من القرارات التي تتطلب التشاور على مستوى عال .

ان مديري الدوائر لهم الحق في رفع قضية ما الى المدير العام مباشرة ، ولكنهم قلما يفعلون ذلك دون التشاور مع مساعد المدير العام المسؤول عن دائرتهم أولا ، وحتى لو فعلوا ذلك فان المدير العام يستشيره في الموضوع فيما بعد .

وليست هنالك تعليمات خاصة تحدد صلاحية مساعد المدير العام ومسؤولياته والقرارات التي يحق له اتخاذها ، كما أنه ليست هنالك اجراءات معينة موضوعة ، وان مساعد المدير العام هو الذي يقدّر حدود القرارات التي له أن يتخذها حسب كياسته وخبرته ، وعلى ضوء التقاليد المتبعة ، وبطريقة العمل الدارجة في الوزارة .

أما علاقة مساعد المدير العام بالمدير العام فهنالك خمسة عوامل تقرر نوعيتها وطبيعتها :

١) طبع المدير العام ومدى ميله الى تفويض مساعديه سلطة اتخاذ القرارات .
٢) موضوع القرار ، وأهميته ، ومدى كونه عاجلا ، برأي المدير العام .
٣) طبع المساعد وفيما اذا كان يميل الى البتّ في الأمور بنفسه ويتحمل المسؤولية ، أم سلبيا ومتحذرا .
٤) تقدير مساعد المدير العام للموقف وبصورة خاصة رأيه فيما اذا كانت القضية موضوع البحث تقع ضمن صلاحياته .
٥) العلاقة الشخصية بين المدير العام ومساعده . ولعل هذه الأخيرة هي أهم الاعتبارات . في حالة وجود مدير عام قوي وديناميكي وله ثقة بنفسه فان دور مساعد المدير العام في اتخاذ القرارات يكون أضعف ، أما اذا كان المدير العام منظما في عمله ، يؤمن بمزايا التشاور الدوري ، يرحب بالمبادرة ، ولا يميل الى احتكار سلطة اتخاذ القرارات ، فتزداد أهمية دور مساعد المدير العام وتقوى معنوياته .

وقداستحدث منصب مساعد المدير العام في أوائل الخمسينات لايجاد مناصب على المستوى المناسب للسفراء الذين يعودون الى الوزارة بعد العمل في الخارج ، ويرى البعض أن منصب مساعد المدير العام لم يكن ضروريا من ناحية

انجاز الأعمال . ولا اتخاذ قرارات أفضل ، كما أن مساعد المدير العام . بحكم اشرافه على دائرة أو دوائر معينة ، يقلل من أهمية وظيفة مدير الدائرة وفعاليتها .

بينما يرى آخرون أنه طالما كانت الأمور متركزة في المناصب العليا ، وأن المدير العام لا يستطيع – من الناحية العلمية – القيام بكل شيء بنفسه ، فهنالك حاجة الى شخص برتبة يستطيع أن يفوض صاحبها جزءا من أعماله . وبالاضافة الى ذلك فان الذين ينظرون الى منصب مساعد المدير العام نظرة ايجابية يقولون انه منصب ضروري للأسباب الآتية :

١) ان مديري الدوائر ليس لهم نفوذ كبير ، ولن يكون لمقترحاتهم تأثير يذكر بدون تدخل مساعد المدير العام لدى المراكز العليا .

٢) ان كثيرا من توصيات مديري الدوائر لا تكون مدروسة ومعدةً جيدا ، وانما تحتاج الى توجيه وأحيانا الى تصحيحات شخص ذي خبرة اكثر .

٣) ان كثيرا من القرارات المهمة تعد على مستوى مساعد المدير العام ، لأن مديري الدوائر لايستطيعون أن يبتّوا أو يتحملوا مسؤولية البتّ فيها ، ولكنها ليست من الأهمية بدرجة تتطلب رفعها الى المدير العام أو الوزير بسبب ضخامة حجم أعمالها .

د) – المستشارون

وجد منصب المستشار في وزارة الخارجية[٤] منذ بداية تأسيسها ، وكان دور جميع الذين شغلوا هذا المنصب استشاريا وليس تنفيذيا – وذلك باستثناء المستشار القانوني طبعا . ولم تكن لأي من المستشارين سلطة مباشرة على أية دائرة معينة ، جغرافية كانت أم وظيفية . ولكنهم جميعا كانوا على اتصال مباشر بوزير الخارجية والمدير العام ، وكان بعضهم يعدّ من المخططين الرئيسيين لسياسة اسرائيل الخارجية .

ومن الناحية العملية كان المستشارون بمثابة مساعدين للمدير العام بدون

---

(٤) المستشار في الوزارة Adviser غير المستشار في السفارة ، (Counsellor) . فـ «المستشار» في السفارة احدى «الرتب» الدبلوماسية او احدى درجات الموظفين الدبلوماسيين الذين يعملون في البعثات في الخارج اما منصب «المستشار» في الوزارة فهو يدل على المعنى العام للكلمة المستعمل بمعناه المعروف في الوزارات الاخرى .

أن يحملوا ذلك اللقب . وكانت التفرقة بين منصبي مساعد المدير العام والمستشار تقوم على أساس أن مساعدي المدير العام كانوا يرأسون دوائر معينة . ومع ذلك فان حدود سلطاتهم لم تكن واضحة . مما كان يسبب في بعض الحالات توترات شخصية تؤدي الى شئ من المنافسة بين المستشارين ومساعدي المدير العام ومديري الدوائر

هـ) – مديرو الدوائر

اختلفت مكانة «مدير الدائرة» ونفوذه في وزارة الخارجية الاسرائيلية على مرّ السنين .

فحين كان «شاريت» وزيرا للخارجية ، و «ايتان» مديراً عاما للوزارة (١٩٤٨ – ١٩٥٦) كانت مكانة مدير الدائرة عالية ومهمة . وكان معظم مديري الدوائر اختيروا من بين أعضاء المكتب السياسي للوكالة اليهودية ، كما أن عدد مساعدي المدير العام كان قليلا ، بل أنه لم يكن هنالك مساعد للمدير العام حتى سنة ١٩٥٢ ، وبعد ذلك لم يزد عددهم عن ثلاثة حتى سنة ١٩٥٧ . ولذلك فان مديري الدوائر كانوا يحتلون مكانة أهم ويتمتعون بسلطات أوسع .

وخلال معظم عهد «غولدا مئير» كوزيرة للخارجية ، كان هنالك تدهور مطرد في منصب «مدير الدائرة» لأسباب عديدة أهمها رغبة مساعدي المدير العام في تركيز السلطات بأيديهم منذ أواخر الخمسينات وأوائل الستينات . ولكن في سنة ١٩٧١ بدا أن هناك تيارا عكسيا ، وذلك عندما عاد الى ديوان الوزارة موظفون قدماء ذوو درجات كبيرة ، ولم تكن هنالك مناصب كافية لهم في المراتب العليا ، ولذلك كان عليهم أن يقبلوا وظيفة مدير دائرة .

ولاشك أن دور مدير الدائرة في اتخاذ القرارات يتكيف حسب العوامل المتعلقة بطبيعة مساعد المدير العام الذي يشرف على دائرته وعلى قوة شخصيته وعلاقته برئيسه المباشر ، وكذلك بطبيعة القضية التي يجب البت فيها ومدى أهميتها . وهنالك علاقة عكسية واضحة بين أهمية القرار المزمع اتخاذه . والاستقلال الذاتي لمدير الدائرة .

و – رئيس البعثة الدبلوماسية (السفير والوزير المفوض)

قيل عن رئيس بعثة دبلوماسية اسرائيلية في الخارج مرة «ان السفير يتخذ أكبر عدد من القرارات التي تترتب عليها أقل النتائج أهمية» ، وربما كان هذا القول صحيحا بالنسبة لمبعوثي كل دولة في الخارج في الوقت الحاضر.

ومع ذلك فقد كانت هنالك استثناءات مهمة ، وخاصة بين المجموعة الأولى من الدبلوماسيين الأسرائيليين : «ابا ابيان» في واشنطن وفي الأمم المتحدة ، «ايلات» في لندن ، «فيشر» في باريس ، «افريل» في اوربا الشرقية ، و «ساسون» في انقرة . فقد كانو جميعا أشخاصا معروفين جيدا ، وأعضاء في المجموعة الصغيرة التي تصنع القرارات ، ويتمتعون بكامل ثقتها. وقد كان لبرقياتهم وتقاريرهم تأثير كبير في قرارات وزير الخارجية «شاريت» والمدير العام «ايتان» ، وربما على الحكومة بأجمعها . وقد تغير هذا الوضع فيما بعد بازدياد عدد المبعوثين الدبلوماسيين بدرجة كبيرة . ولكن الأوائل من جماعة المكتب السياسي للوكالة اليهودية عملوا في الخارج مدة طويلة ، فاستمرّوا في ممارسة نفوذهم في القرارات المتخذة بدرجة تزيد كثيرا عما تبرره مناصبهم .

ان نفوذ المبعوث الاسرائيلي في الخارج (شأن نفوذ أي مبعوث دبلوماسي) يعتمد جزئيا على مكانته الشخصية ومركزه ونفوذه في بلده ، كما يعتمد على أهمية دولته بالنسبة للدولة التي يمثل بلاده لديها . وهنالك عامل آخر وهو شخصية رئيس البعثة الدبلوماسية – كما هي الحال في جميع المستويات في سلم الخدمة – فمن الممثلين الدبلوماسيين من يعملون بحذر زائد ، ويتبعون تعليمات الوزارة بصورة حرفية ولا يجرؤون على المبادرة في قضية من القضايا . ومنهم من يحاولون الاستقلال في ارائهم وقراراتهم وحل المشاكل التي تواجههم في أماكن عملهم بأنفسهم ، وادارة بعثاتهم ، وماذا يقولون للحكومة التي يعتمدون لديها ، وكيف يتصرفون في مواجهة التحديات الكثيرة والمتنوعة التي يواجهها كل مبعوث دبلوماسي في الخارج .

ومن رؤساء البعثات من يفرض المقترحات على وزير الخارجية والمدير العام ، ويرى نفسه في وضع أفضل لتقدير أحسن القرارات الواجب اتخاذها

تجاه البلد الذي يوجد فيه . ومنهم من يقتصر على تنفيذ التعليمات ،ولا يتحرك الآ بتعليمات . ويطلب رأي الوزارة في كل صغيرة وكبيرة . وبعضهم يرسل الى الوزارة سيلا من البرقيات والتقارير - التي قد تحرج أحيانا زملائهم في المراكز الأخرى ممن هم أقل انتاجا - وآخرون يكتفون بالحد الأدنى الضروري منها . وهذه المرسلات هي ، بطبيعة الحال ،من أهم المصادر التي تبنى على ضوئها القرارات في الوزارة . وان الصورة التي يرسمها الممثل في الخارج هي التي توجه ، الى حد ما ، تفهمّ صانعي القرارات في الوزارة .

وفد اسرائيل الدائم في الأمم المتحدة :

ان ممثل اسرائيل الدائم يعود الى اسرائيل في أواخر الصيف من كل سنة - عادة - للتشاور حول جدول الأعمال المبدئي للدورة القادمة . ويعقد في الوزارة «مؤتمر سنوي» يحضره وزير الخارجية ، والمدير العام ، ومديرو الدوائر المعنيون ، وتتراوح المدة التي يستغرقها المؤتمر بين ثلاثة أيام وأسبوع واحد .

قال دبلوماسي اسرائيلي قديم اشترك في كثير من هذه المؤتمرات السنوية ان المجتمعين لم يتخذوا فيها قرارات تفصيلية ، وقال انها لم تكن اجتماعات على مستوى عال من الكفاءة ، ولم يتنازل أحد من المجتمعين عن آرائه ، وان معظم الوقت كان يكرّس «لقضية اللاجئين العرب ، وأفضل الاساليب الواجب اتباعها لمواجهة الحملات العربية والسوفيتية على اسرائيل في الدورة القادمة . أما القضايا الأخرى فلم يكن يبقى لبحثها وقت كثير . » .وتكون النتيجة عادة انتقال واضح لسلطة اتخاذ القرارات في معظم القضايا الى الوفد الاسرائيلي في الأمم المتحدة ، وذلك باستثناء القضايا الجوهرية ، ولكن خط السياسة في مثل هذه القضايا يكون واضحا ، ويمكن البت فيه على ضوء القرارات السابقة [٥] .

وصرح آخر عمل عدة سنوات نائبا للمثل الدائم في الأمم المتحدة : «ان كيفية تصويت المندوب الاسرائيلي على أي موضوع يطرح للتصويت في الأمم

---

(٥) بريشر ، المرجع سالف الذكر ، ص ٥٣١ - ٥٣٢ .

المتحدة يتقرر في نيويورك ، الا اذا كان الامر ذا أهمية خاصة . وعلى الرغم من أن الوفد الاسرائيلي يكون عادة مطلعا اطلاعا جيدا ، ويحمل تعليمات مفصلة ، بصورة أفضل من معظم الوفود ، فان له مع ذلك مجالا واسعا من ناحية تقدير الموقف واتخاذ القرارات بنفسه[٦] .

وتكون صلاحية اتخاذ القرارات – لدى التطبيق مقسمة على الوجه الآتي :

في اللجنة الأولى واللجنة السياسية الخاصة[٧] : وزير الخارجية والممثل الدائم .

في اللجنة الثانية[٨] والثالثة[٩] والرابعة[١٠] والخامسة[١١] : نائب الممثل الدائم .

في اللجنة السادسة[١٢] : الخبراء القانونيون .

ويعقد الوفد الأسرائيلي الى الأمم المتحدة ، خلال الدورة ، اجتماعا صباحيا كل يوم ، ولكن نظرا لضيق الوقت خلال هذه الاجتماعات التي تطغي عليها مناقشة القضايا السياسية ، فلا يبقى هنالك مجال كبير للنظر في القضايا الاقتصادية والاجتماعية ومناقشتها ، وبالتالى فان الأعضاء الاسرائيليين يتعين عليهم ، في هذه القضايا ، أن يعتمدوا على تقديرهم

---

(٦) المرجع نفسه ، ص ٥٣٢ .

(٧) اللجنة الاولى : هي احدى اللجان الرئيسية في الجمعية العامة للامم المتحدة ، وتختص بشؤون السياسة وشؤون الامن وتنظيم التسلح . اما اللجنة السياسية الخاصة فهي تشارك في اعمال اللجنة الاولى وتساعدها فيها .

(٨) وهي لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية .

(٩) وهي لجنة الشؤون الاجتماعية والانسانية والثقافية .

(١٠) وهي اللجنة المختصة بشؤون الوصاية والاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي .

(١١) وهي لجنة الشؤون الادارية والميزانية .

(١٢) وهي لجنة الشؤون القانونية .

الشخصي الى حد كبير.

وقد استمر مجال التصرف الواسع الذى كان يتمتع به الوفد الاسرائيلي الدائم الى الأمم المتحدة حتى سنة ١٩٥٩ ، وكانت هنالك ثلاثة عوامل ادت الى ظهور ذلك الوضع الخاص :

(١)النفوذ الشخصيّ للممثل الدائم «آبا ايبان» . (٢)بطء وسائل المواصلات نسبيا ، مما قيّد سيطرة الوزارة ورقابتها الى حدّما .(٣)أهمية امريكا اللاتينية في نتائج التصويت في الجمعية العامة .

وقد تغيرت هذه العوامل في سنة ١٩٦٠ : فالممثل الدائم الذي حل محل «ايبان» وهو «كوماى» كان أقل نفوذا من سلفه ، وبالتالي اضعف منه تأثيرا . ووسائل الاتصال بالمركز تحسنت الى حدّ كبير . وأهم من ذلك جميعا الانفجار السريع في عدد الدول الافريقية في الأمم المتحدة والتي استقلت منذ سنة ١٩٦٠ . لقد كانت أفريقية في الأمم المتحدة نفس ما كانت عليه امريكا اللاتينية في السابق ، وكانت أصوات الدول الأفريقية تؤلف ثلث مجموع الأصوات في الجمعية العامة تقريبا . ولكن كان هنالك فرق جوهري واحد ، وهو أن خبرة اسرائيل في شؤون امريكا اللاتينية ، وشبكة اتصالاتها بها متركزة في نيويورك ، أما خبراء اسرائيل في الشؤون الافريقية فكان مركزهم القدس حيث يعملون تحت ادارة مساعد المدير العام «ايهود افريل» ، ومنها كانت تجري اتصالاتهم مع الحكومات الأفريقية . ولكن أهمية هذا العامل قد تقلصت مرة أخرى بعد سنة ١٩٧٣ على أثر قطع معظم الدول الأفريقية علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل.

وقد أدى ذلك جميعا الى مزيد من السيطرة المباشرة من قبل وزارة الخارجية على فعاليات وفد اسرائيل في الأمم المتحدة . ولكن على الرغم من التدهور الذي أصاب استقلاله الذاتي ، فقد استمرّ الوفد الدائم في ممارسة تأثيره على القرارات التي تتخذ في المركز . وقد كشف ممثل اسرائيل الدائم في الامم المتحدة «تكواه» ان عدد البرقيات التي كان يبعث بها الى الوزارة خلال الدورة كان بمعدل ٣٥ برقية يوميا [١٣] .والى جانب ذلك فان الممثل الدائم

---

(١٣) المرجع نفسه .

يساهم في اتخاذ القرارات بطريقتين : خلال الاستشارات السنوية في القدس ، وبواسطة البرقيات المتبادلة بين نيويورك والقدس . وعلى الرغم من أن سفراء اسرائيل في الولايات المتحدة وفرنسا كانوا ذوي نفوذ كبير في وقت أو آخر ، فليس هنالك رئيس بعثة دبلوماسية يتمتع بما يتمتع به الممثل الدائم لدى الأمم المتحدة من نفوذ وصلاحيات .

ﺣ - مدير مكتب الوزير ، ومدير مكتب المدير العام :

هنالك هيئتان جانبيتان ، تابعتان ، ولكن لهما تأثير اكبيرا في القرارات المتخذة في وزارة الخارجية ، وهما مكتب الوزير ومكتب المدير العام .

وكان لشاريت مساعدان أو سكرتيران رئيسان : السكرتير السياسي ، ومدير مكتب الوزير . وقد ادمج المنصبان في سنة ١٩٥٧ في منصب واحد كبير ، ثم اعيد فصل بعضهما عن بعض ، وأعيد دمجهما ثانية في عهد ايبان .

ان المهمة الرئيسية لمدير مكتب الوزير هي غربلة المواد الموجهة الى وزير الخارجية وتنسيقها . ويمكن تصنيف هذه المواد الى أربعة أنواع :

١)الرسائل والتقارير المرسلة من الممثليات الأسرائيلية في الخارج والموجهة الى وزير الخارجية مباشرة ، أو عن طريق الدوائر الجغرافية .

٢)المذكرات ، والمطالعات ، والاتصالات الشفوية المرفوعة الى الوزير من المدير العام ، ومساعديه ، ومديري الدوائر ، والتي يطلبون فيها مشورته بشأنها ، أو موافقته على اتخاذ اجراء ما ، أو رأيه في اقتراح ما - أو يعربون فيها عن اعتراضهم أو ملاحظاتهم على بعض تعليماته .

٣)البرقيات الواردة من ممثلي اسرائيل في الخارج ، وفي سنة ١٩٦٦ كانت هنالك برقيات واردة وصادرة من الوزارة بمعدل مائة برقية من كل فئة . ويقوم بتوزيع البرقيات الواردة مدير شعبة المواصلات في الوزارة ، وهي وظيفة تتطلب اتخاذ قرارات تترتب عليها أحيانا نتائج سياسية . كما يقوم مساعد مدير المكتب بغربلة البرقيات ذات الأهمية الثانوية . ومن بين حوالي ثمانين برقية متبقية يقرر مدير المكتب أيها يقدم الى وزير الخارجية ، وأيها يبلغه بموضوعها بخلاصة شفوية مختصرة ، وأيها يرسل الى مدير الدائرة المختصة مباشرة لاتخاذ الاجراء اللازم بشأنها .

٤) **تقارير الاستخبارات وتقدير الموقف .**

ويقوم السكرتير السياسي للوزير (ومدير المكتب بعد دمج المنصبين) بمساعدة الوزير في مجال اعداد البحوث والدراسات وجمع المعلومات ، وبصورة رئيسية في القضايا التي تناقش في الكنيست (البرلمان الأسرائيلي) ، وكذلك في وضع مسودات خطب الوزير ، وخاصة في عهد «غولدا مئير» . أما «شاريت» فقد كان يكتب خطبه بنفسه ، وكذلك كان يفعل «ايبان» .

ان الخطابين السنويين المهمين اللذين يلقيهما وزير الخارجية هما خطابه حول الميزانية في الكنيست ، وخطابه عن السياسة الخارجية لاسرائيل أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة . وتبدأ عملية اعداد خطاب الميزانية بأن يقوم وزير الخارجية بمناقشة موضوع الخطاب مع مدير مكتبه ويشير الى النقاط التي يرغب في بحثها ، فيعدّ مدير المكتب مسودة أولى ، وعليها تجرى تعديلات الوزير ، ثم يهيء مسودة ثانية على ضؤ هذه التعديلات ، وتناقش هذه المسودة أمام لجنة الوزارة لاجراء التعديلات المحتملة عليها ، ويقوم مدير المكتب بعد ذلك باعداد المسودة الثالثة أو النهائية . وتكون العملية مشابهة لذلك في حالة اعداد خطاب الأمم المتحدة ، مع قيام كبار أعضاء الوفد بدور «لجنة الوزارة» في خطاب الميزانية .

ان شدة الضغط الموجود على وقت وزير الخارجية في فترة من الفترات من حيث المواعيد والارتباطات والاجتماعات والرحلات الى الخارج ، هي العامل الذي يحدد كمية المواد والبرقيات التي تعرض عليه ، ويعتمد هذا على تقدير مدير المكتب . ويقوم مدير مكتب الوزير أيضا بتسهيل الاتصالات بين الدوائر المختلفة في الوزارة وتوزيع الطلبات والأستفسارات الواردة اليها من الخارج على الموظفين المختصين لاتخاذ مايلزم بشأنها . وكذلك مراقبة سير العمل في الوزارة بصورة عامة .

أما الجهاز الاخر ، الموازي لجهاز مكتب الوزير فهو مكتب المدير العام . وهو يقوم بنفس الدور الذي يقوم به مكتب الوزير ، ولكن مركز مدير مكتب المدير العام ونفوذه - بطبيعة الحال - أقل مما يتمتع به مدير مكتب الوزير ومع ذلك ، فان كلا الجهازين لهما دورهما الواضح في القرارات التي

تصدر عن الوزارة ، وتأثيرهما الكبير في توجيه أعمال الوزارة وتسهيل سيرها (أو عرقلتها) .

اللجان والمشاورات

شهدت أساليب التشاور في وزارة الخارجية الأسرائيلية ، واللجان التي ألفت لهذه الغاية ، تغييرات كثيرة خلال السنين ، في طريقة توزيع الأعمال ، وكثرة الاجتماعات وانتظام مواعيدها . وكان العامل الحاسم المؤثر في قوة نفوذ اللجان وضعفها ، وفي درجة احالة القضايا المهمة عليها ، هو موقف المدير العام من كيفية اتخاذ القرارات ومدى ميله الى اتخاذ القرارات بنفسه ، أو التشاور مع الموظفين المختصين في الوزارة .

وقد سبقت الاشارة الى احدى اللجان المهمة في الوزارة ، وهي «لجنة التعيينات» وهنالك لجنتان أخريان مهمتان :

الاولى لجنة «اجتماعات الصباح» – يشفيات بوكر – ، والاخرى «لجنة رسم السياسة» – هانهالا .

وقد ازدهرت هاتان اللجنتان في عهد المدير العام «ايتان» بين سنتي ١٩٤٨ و ١٩٥٩ ، وكانت الأولى تجتمع يوميا من الساعة ٧٫٤٥ حتى الساعة ٨٫٤٥ برئاسته لمناقشة تطورات الأربع والعشرين الساعة الماضية ، والقضايا التي تنجم عنها تتعلق بها . وكان يدعى لحضورها مديرو جميع الدوائر مع المستشارين ومعاوني المدير العام .

ولكن الوزارة في تلك الأيام كانت مجموعة صغيرة من الموظفين نسبيا ، وان لجنة واسعة الأساس كهذه لم تكن مع ذلك من السعة بحيث يصعب فيها اجراء مناقشة عملية منتجة .

وقد أنشئت اللجنة الأولى على أثر ما أعرب عنه بعض مديري الدوائر من شعورهم بأنهم لا يطلعون على مايجري في الوزارة بدرجة كافية ، ولا يساهمون في اتخاذ القرارات . فأوجد «ايتان» – اجتماعات الصباح – بقصد تعزيز شعور الموظفين بالاشتراك في أعمال الوزارة . وعلى الرغم من أن البعض انتقد هذه الاجتماعات بأنها كانت مجرد كلام لا نتيجة له ، فان الكثيرين وصفوها بأنها كانت ترفع من معنويات الموظفين وتشحذ تفكيرهم .

اما «لجنة رسم السياسة» فكانت اجتماعاتها يومية أيضا ، ولكن نطاقها كان أضيق ، وكانت تضمّ المستشارين السياسيين ، والسكرتير العام ، و (اعتبارا من سنة ١٩٥٢) مساعدي المدير العام ، وكثيرا ما كان وزير الخارجية يحضر هذه الاجتماعات .

وكانت «لجنة رسم السياسة» تتخذ القرارات ، أما «اجتماعات الصباح» فلم تكن هيئة تنفيذية ذات سلطة ، ولكن اذا اتفقت الآراء فيها على اجراء ما ، فان ذلك كان بطبيعة الحال يؤثر في القرارات التي تتخذ .

وهنالك أيضا اجتماعات طارئة تتطلبها الحاجات الآنية لسير العمل في الوزارة . ولكن اللجنتين الدائمتين هما اللتان توفران لموظفي الوزارة الكبار فرصة الأجتماع والتشاور الدوري المنظم .

وقد تغيرت طبيعة «اجتماعات الصباح» منذ سنة ١٩٦٢ ، فأصبحت أسبوعية بعد أن كانت يومية ، ولم تعد أكثر من منبر لاعطاء معلومات أو القاء محاضرات أو تقارير للموظفين العائدين من الخارج أو موظفي الوزارات الأخرى أو بعض الزائرين . كما أن كثيرا من كبار موظفي الوزارة — بضمنهم المدير العام — لم يعودوا يحضروا اجتماعاتها بصورة منتظمة .

وأهم من ذلك أن «لجنة رسم السياسة» لم يعد لها وجود من الناحية العملية ، لأن المدير العام «ليفافي» لم يكن يؤمن بالتشاور وطرح القضايا للمناقشة ، بل يميل الى اتخاذ القرارات الفردية على مستوى عال .

أما الاجتماعات الطارئة التي تعقد بطلب من وزير الخارجية فانها كانت تعقد في أوقات غير منتظمة ، ولكن بمعدل مرة في كل اسبوعين ، وكانت تبحث خلالها بعض القضايا وتتخذ بشأنها القرارات في شكل تعليمات تصدر عن مكتب الوزير .

وفي عهد المدير العام السابق «جدعون رفائيل» لم يعد للاجتماعات الصباحية وجود ، ولكن لجنة «رسم السياسة» بعثت واستعادت أهميتها كاجتماع أسبوعي يعقد بين الساعة العاشرة والحادية عشرة من صباح كل اربعاء . وكانت تتألف من المدير العام ومساعديه والمستشارين ومديري مكتبي الوزير والمدير العام . أما مديرو الدوائر المعنية فكانوا يدعون اليها

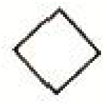
بصورة طارئة حسب علاقة القضايا المطروحة للبحث بأعمال دوائرهم .

أما في الوقت الحاضر فان لجنة رسم السياسة عبارة عن «مستهلك» للمعلومات - كما وصفها أحد أعضائها - والسبب يعود الى شخصية المدير العام والى تكوين اللجنة . وهنالك اجتماعات تتخذ فيها قرارات مهمة ، ولكن الأمر في معظم الحالات على العكس من ذلك .

ان «لجنة رسم السياسة» في شكلها الحالي هي عبارة عن منبر للمناقشات واستقاء المعلومات وهي تخلق جواً من الشعور بالعمل الجماعي ، وعلى الرغم من أنها قلما تتخذ قرارات مهمة أو «ترسم السياسة» ، فانها عادة مبعث ارتياح للموظفين ومهمتها أشبه بمهمة «اجتماعات الصباح» القديمة ، وهي اطلاع أكبر عدد من الموظفين في الوزارة على ما يجري خارج نطاق عملهم المباشر .

ويعقد المدير العام في الوقت الحاضر اجتماعات نصف شهرية مع مديري الدوائر ، كما تعتقد اجتماعات طارئة بين الموظفين الذين يرتئي المدير العام أو الوزير حضورهم لبحث المشاكل العاجلة .

ان كثيرا من موظفي الخدمة الخارجية الذين قابلهم «بريشر» [١٣] انتقدوا أساليب التشاور الحالية ، وذهبوا الى أن تقسيم المسؤولية غير واضح - مع ما ينتج عن ذلك من ارتباك وعدم كفاءة - وان معظم القرارات المهمة تتخذ في قمة الوزارة حتى بدون أن تمرّ على أية لجنة لمناقشتها . أما اللجان فلا يحال عليها الاّ القضايا الثانوية الأهمية .



(١٣) المرجع السابق ، ص ٥٣٩ .

الفصل الثامن
خاتمة
ملاحظات تقييمية

في ختام هذا العرض لتنظيم وزارة الخارجية الاسرائيلية ، واسلوب عمل الجهاز الدبلوماسي الاسرائيلي ، يمكن إبداء بعض الملاحظات التقييمية . واستنتاج عددمن النتائج المهمة .

ولعل اهم مايلاحظ في هذا الشأن هو ان تنظيم وزارة الخارجية الاسرائيلية يتطابق مع مهماتها الاساسية التي تنبع من اهداف السياسة الخارجية الاسرائيلية . وان الجهاز الدبلوماسي الاسرائيلي يعمل بكفاءة عالية مستفيدا الى اقصى حد ممكن من تجارب الدول الاخرى ، ومن التجارب التي مرت بها الوزارة نفسها منذ انشائها ، وكذلك من العناصر التي جاءت الى اسرائيل من بلاد اوربية او امريكية وغيرها ، ومما كسبته تلك العناصر من معرفة وخبرة في تلك البلاد .

ان تكوين الوزارة ، واساليب عملها، وتقسيم الاعمال فيها ، لم تخضع لقواعد جامدة ، ولم تتردد الوزارة في اجراء التغييرات التي وجدتها ضرورية لحسن سير الاعمال فيها ، آخذة بعين الاعتبار المرحلة التي تمر بها اسرائيل بالنظر لمركزها الدولي من وقت لآخر، محاولة دائما ان لايبقى اي جزء من جهازها عاطلا او عديم الكفاءة .

ويلاحظ ايضا ان الوزارة كانت سريعة في انتهاز الفرص المواتية ، ولم تتاخر قراراتها تجاه الاحداث الدولية الطارئة التي تستطيع استغلالها لمصلحة الكيان الاسرائيلي ، كموافقتها السريعة على تبادل التمثيل الدبلوماسي مع الولايات المتحدة على مستوى السفراء حالما عرض عليها ذلك ، متخطية التاخيرات البيروقراطية التي

تحدث عادة في الدول الاخرى في الحالات المماثلة ، وكذلك مبادرتها السريعة الى فتح الممثليات الدبلوماسية في الدول المستقلة حديثا دون انتظار الميزانية الجديدة او ما اشبه ذلك من اجراءات روتينية قد تضيع عليها فرصا ثمينة للتغلغل في تلك الدول ، قبل ان تسبقها اليها غيرها ، وخاصة الدول العربية .

وقد حرصت الوزارة دائما على اختيار موظفي الخدمة الخارجية من اكفأ العناصر ، ووقفت في وجه ضغوط الاحزاب لتعيين اعضائها في وظائفها ، وفي حالة نزولها عند المطالب الحزبية فانها اصرت دائما على ان يكون المرشحون الحزبيون على المستوى المطلوب من الكفاءة ، ولم تلتفت الى شعار (الاخلاص قبل الكفاءة) ، بل انها لم تحجم عن التصريح بانه كان شعارا مضللا ، وذهبت الى ان الاخلاص يفترض في كل مواطن اسرائيلي ، ويشترط في كل مرشح . وهو ضروري ، ولكنه لايكفي لوحده ، وخاصة في الوظائف الفنية او التي تتطلب مؤهلات معينة ، ولايمكن ان يعوض عن تلك المؤهلات التي يعجز المرشح بدونها عن تادية واجباته على الوجه المطلوب ، وقد يسيء الى بلاده من حيث لايعلم ، وبالتالي يكون ضرره اكثر من نفعه .

وقد اظهرت اسرائيل مرونة كبيرة في اختيار سفرائها ، وفي تعيين الممثل المناسب في المحل المناسب ، واهتمت بدراسة علاقات ممثليها الدبلوماسيين ونفوذهم وامكانيات نجاحهم في الدول التي يعتمدون لديها . كما انها لم تكتف في انتقاء موظفي وزارة الخارجية بالشهادات التي يحملونها من الجامعات الاسرائيلية او الاجنبية . بل اكدت على اجتيازهم فترة تدريب مركزة للاستراتيجية الاسرائيلية ، ودراسة لاوضاع اليهود في العالم ، ونقاط الضعف والقوة في الدول التي تتبادل معها التمثيل الدبلوماسي .

والى جانب هذة النواحي الايجابية التي رفعت من مستوى التمثيل الدبلوماسي الاسرائيلي وكفاءة جهازه ، فهنالك جوانب سلبية مهمة انعكست اثارها على ذلك التمثيل .

واول ما يلاحظ في هذا الشان عدم وجود اى موظف عربي في وزارة الخارجية الاسرائيلية ، كما ان النواب العرب في الكنيست الاسرائيلي محرومون من عضوية لجنة الشؤون الخارجية . وهذه احدى الامثلة المكشوفة امام انظار العالم

الخارجي – والتي تؤلف دليلا ماديا يدحض مزاعم اسرائيل بشان معاملتها للعرب الموجودين في داخل اسرائيل ، حيث اصبحوا يعاملون في بلدهم – ومن قبل مغتصبيها والدخلاء عليها –معاملة الدخلاء ، واصبحوا في وطن آبائهم واجدادهم ، مواطنين من الدرجة الثانية .

وبالاضافة الى ذلك ، فان لوزارة الخارجية الاسرائيلية مهمات غير معلنة ، وغير مدونة في الكتب السنوية للحكومة ، ولا في تقارير الوزارة ، كاعمال الجاسوسية والتخريب والاغتيالات وتهريب الاشخاص واختطاف الطائرات وحتى البواخر ...

وتتظاهر اسرائيل بانها دولة عصرية من جميع الوجوه ، وتحاول ان تضفي على جهازها الدبلوماسي مظاهر الدبلوماسية الكلاسيكية النزيهة التي تتحاشى اى عمل من اعمال التجسس وغيرها من الاعمال والفعاليات غيرالمشروعة التي تؤكد قواعد التعامل الدبلوماسي الدولية على وجوب تجنب الممثل الدبلوماسي لممارستها . ومع ذلك فقد كانت هنالك حالات كثيرة فضحت فيها محاولات اسرائيلية عديدة ظهر فيها ان ممثليها الدبلوماسيين (فضلا عن ملحقي قواتها المسلحة وملحقيها الفنيين الاخرين) كانوا مشتركين في تلك الاعمال التي ترتب عليها اعتبارهم اشخاصا غير مرغوب فيهم وطردهم من الدول التي يعملون فيها ، مما شكل مطعنا كبيرا في سمعة الوزارة واخلاقيتها واساء الى مكانتها الدولية .

(ملحق)
وزراء الخارجية في اسرائيل
(١) موشي شاريت

اول وزير خارجية في اسرائيل . ولد في روسيا سنة ١٨٩٤ وهاجر الى فلسطين في اواخر القرن التاسع عشر ، ولكنه سرعان ما عاد بسبب الظروف القاسية التي لم يحتملها . وفي عام ١٩٠٦ عاد مرة اخرى الى فلسطين مع اسرته ، واستقر في احدى القرى الفلسطينية حيث تعلم العربية ، واكتسب خبرة بالتقاليد والعادات العربية . وبعد ان اتم دراسته الثانوية ذهب الى استنبول ، حيث درس القانون ،

ثم تطوع في الجيش التركي عند اندلاع الحرب العالمية الاولى . فلما انتهت الحرب عاد الى فلسطين ، وانضم الى حزب «اتحاد العمل» – احدوت هافودا– وهو حزب صهيوني عمالي تأسس في فلسطين عام ١٩١٩ بقيادة «بن غوريون» و«بن زفاى» وضم العمال اللاحزبيين .

وفي عام ١٩٣٠ ذهب الى لندن حيث التحق ب «مدرسة لندن للاقتصاد» وتتلمذ على «هارولد لاسكي» ، وهناك مارس نشاطه الصهيوني من خلال الجمعيات الصهيونية في لندن ، وبعد ذلك عمل فترة من الزمن في صحيفة «دافار» [١] .

وفي عام ١٩٣١ عين شاريت سكرتيرا للمكتب السياسي للوكالة اليهودية ، وظل في ذلك المنصب حتى انشاء الدولة الصهيونية ، حيث اصبح وزيرا للخارجية في حكومتها الاولى التي الفها «بن غوريون» في مايس ١٩٤٨ ، وشغل هذا المنصب حتى كانون الثاني سنة ١٩٥٤ .

وعندما اصبح وزيرا للخارجية غير اسمه من «شرتوك» الى «شاريت» .

تولى «شاريت» رئاسة الوزارة الاسرائيلية لفترة محدودة عندما تنحى «بن غوريون» ، وذلك من كانون الثاني ١٩٥٤ الى تشرين الثاني سنة ١٩٥٥ ، واحتفظ بوزارة الخارجية خلال رئاسته للوزارة . ولما عاد «بن غوريون» بقي «شاريت» وزيرا للخارجية ، وحتى اضطر الى الاستقالة في حزيران ١٩٥٦ بسبب فضيحة «لافون» .

وآخر منصب تولاه «شاريت» هو رئاسة المجلس التنفيذي للمنظمة الصهيونية العالمية ، والوكالة اليهودية .

كان اسلوب «شاريت» في العمل حينما كان وزيرا للخارجية ، عقد اكبر عدد من الاجتماعات في الوزارة . وكان يحترم المثقفين ويصغي الى آراء موظفي الوزارة ويرغب دائما ان يعرف كيف يفكر الاخرون . وكان يكتب خطبه بنفسه ولا يعهد

---

(١) «دافار» جريدة يومية اسرائيلية تأسست عام ١٩٢٥ ، ويصدرها «الهستدروت» . وهي تعبر عن اراء «الصهيونية العمالية» والقيادة التقليدية لحزب العمل الاسرائيلي . وبعد قيام اسرائيل اصبحت تعتبر جريدة شبه رسمية تعبر عن رأي الحكومة .

بها الى سكرتيره او احد مساعديه ، كما دأب غيره من الوزراء ، باستثناء «آبا ايبان» .

ومن اهم اعمال «شاريت» ارساء قواعد الدبلوماسية الاسرائيلية ، ووضع المصطلحات الدبلوماسية باللغة العبرية للمرة الاولى . وكانت سياسته محاولة ابقاء الجسور مفتوحة مع الاتحاد السوفيتي الى ان غير من رايه بعد ذلك ، وكان من المطالبين منذ البداية بطلب التعويضات من المانيا الغربية . وكان «شاريت» يعد من اصحاب الراي القائل بعدم الافراط في استخدام القوة مع العرب ، وكان ذلك سببا في الصراع بينه وبين «بن غوريون» .

توفي سنة ١٩٦٥ .

(٢) غولدا مئير

ولدت في «كييف» عاصمة اوكرايينا ، وكان اسمها «غولدا ما يرسون مابوفيتش» . وقد رحلت مع اسرتها الى الولايات المتحدة عام ١٩٠٦ ونشات فيها . التحقت بحزب عمال صهيون (بوالي زايون) عام ١٩١٥ مع «بن غوريون» و «رافاى» وغيرهما من زعماء الحركة الصهيونية هناك . وفي عام ١٩٢١ هاجرت الى فلسطين ، وانضمت الى احدى مزارع (الكيبوتس) . وفي عام ١٩٣٤انتخبت عضوا في اللجنة التنفيذية لهستردوت ، وعضوا في القسم السياسي فيه ، وعارضت بشدة موقف «وايزمان» الداعي الى قبول خطة التقسيم عام ١٩٣٧ ، وتدرجت في مناصب الوكالة اليهودية ، وابان حرب فلسطين استطاعت ان تجمع من يهود الولايات المتحدة الامريكية مبلغ ٥٠٠ مليون دولار لشراء اسلحة للتنظيمات العسكرية الاستيطانية .

وعقب اعلان اسرائيل عينت أول وزيرة مفوضة لاسرائيل في موسكو ، وقد خرج الوف اليهود السوفيت عند وصولها للمرة الاولى في استقبال كان اشبه بمظاهرة عامة . وفي اذار من السنة التالية (١٩٤٩) عينت وزيرة للعمل والضمان باعتبارها من قيادات حزب «ماباى» . وفي حزيران ١٩٥٦ تولت وزارة الخارجية ، فتخلت عن اسمها بالمولد الى اسم «مئير» طبقا للطقوس اليهودية .

وفي عام ١٩٦٥ انتخبت سكرتيرة لحزب «ماباى» وعارضت «بن غوريون» بشان قضية «لافون» ، والتحالف مع «اتحاد العمل» . وعقب عدوان سنة

١٩٦٧ شغلت منصب السكرتير العام لحزب العمل الاسرائيلي الموحد . وبعد موت «ليفي اشكول» عام ١٩٦٩ تولت رئاسة الوزارة . وشكلت بعد الانتخابات التي اجريت ذلك العام ما اسمته «حكومة الوحدة القومية» واعارت اهتماما متزايدا لتطوير علاقات اسرائيل الخارجية مع الدول النامية ، وخاصة في افريقية ، الى جانب اهتمامها بتوثيق التعاون مع الولايات المتحدة ، واحتفظت بنفس الوقت بصلات قوية مع الاتجاهات الاشتراكية الديمقراطية في اوربا الغربية .

وقد اظهرت استفتاءات الراي العام في اسرائيل قبيل حرب اكتوبر ان «غولدا مئير» تتمتع بشعبية واضحة ، الا ان الحرب وما عادت به على اسرائيل من خسائر ضخمة اثارت انتقادات عديدة ضد سياستها ، فارتفعت اصوات كثيرة تحملها مسؤولية ما حدث وتعتبر انه تقصير سياسي وعسكري في آن واحد . وعلى الرغم من محاولة «مئير» تشكيل حكومة اقلية فان الخلاف حول موقف «دايان» وتفكك الائتلاف الحكم ، وموقف «الحزب الديني القومي» من قضية «من هو اليهودي»؟ عجلت في مجملها «باستقالة «مئير» وهي الاستقالة التي ادت الى واحدة من اخطر الازمات السياسية التي واجهتها اسرائيل منذ انشائها .

وقد ابتعدت «مئير» بعد ذلك عن الحياة الحزبية ، ولكنها ، مع ذلك ، ظلت تطالب باستمرار التشدد الاسرائيلي وعدم تقديم تنازلات ذات قيمة للعرب او لامريكا اذا ارادت الولايات المتحدة التقرب الى بعض الدول العربية عن طريق الضغط على اسرائيل .

شغلت «مئير» وزارة الخارجية لمدة عشر سنوات تقريبا ، وهي اطول مدة يقضيها شخص واحد في هذا المنصب . وكانت خلال عملها وزيرة للخارجية كثيرة الاعتماد على معلومات مساعديها ، وخاصة في السنوات الاولى لتوليها الوزارة .

(٣) آبا ايبان

ولد سنة ١٩١٥ في جنوب افريقية ، وتلقى دراسته الجامعية في جامعة كيمبردج في قسم الدراسات الشرقية ، وتعلم العربية ، وحاضر في اللغات الشرقية في الجامعة نفسها (كلية بمبروك) بين سنتي ١٩٣٨ و ١٩٤٠ .

التحق بمشاة الجيش البريطاني ، ونقل الى القاهرة في عام ١٩٤١ بناء على

طلبه ليعمل في مكتب وزير الدولة البريطاني حيث تولى الرقابةعلى المواد العربية والعبرية . وقد عمل كضابط ارتباط بين بريطانية والوكالة اليهودية ، واشرف على تدريب كوادر صهيونية على اعمال المخابرات تمهيدا لتكليفهم بالتجسس لصالح الحلفاء .

وفي عام ١٩٤٦ انتمى الى المكتب السياسي للوكالة اليهودية واختص بالشؤون العربية . وفي العام التالي اصبح ضابط ارتباط الوكالة اليهودية مع اللجنة الخاصة بفلسطين في الامم المتحدة .

وعقب قيام اسرائيل عين مندوبا دائما لها في الامم المتحدة وشغل هذا المنصب حتى سنة ١٩٥٩ وكان بنفس الوقت سفيرا لاسرائيل في واشنطن بين سنتي ١٩٥٠ و ١٩٥٩ ولما عاد الى اسرائيل انتخب عضوا في البرلمان الاسرائيلي (الكنيست) عن حزب (ماباي) ثم عين وزيرا بلا وزارة في كانون الاول ١٩٥٩ حتى اب ١٩٦٠ ثم وزيرا للتعليم والثقافة في اب ١٩٦٠ حتى كانون الثاني عام ١٩٦٦ حين اصبح وزيرا للخارجية ، وبقي في هذا المنصب حتى سنة ١٩٧٤ .

ويعد «ايبان» من ابرز المتخصصين الاسرائيليين في السياسة الخارجية الامريكية ، وكان له دور مهم في التمهيد السياسي والدبلوماسي الاسرائيلي لعدوان ١٩٦٧ ، خاصة في مباحثاته مع الرئيس الامريكي السابق جونسن .

وقد تعالت اصوات الانتقاد ضد «ايبان» في اسرائيل حتى قبل حرب اوكتوبر ، وعد مسؤولا عن عزلة اسرائيل السياسية في افريقية ، وتبني موقف سلبي ازاء تغير مواقف دول اوربا الغربية من ازمة الشرق الاوسط ، وهي الاصوات التي تعالت في اعقاب حرب اكتوبر . وعلى الرغم من محاولات «ايبان» في التركيز على مسؤولية العسكريين ، وخاصة «موشي دايان» عن خسائر اسرائيل في حرب اوكتوبر عام ١٩٧٣ فقد استبعد من وزارة «رابين» عام ١٩٧٤ .

له مؤلفات عديدةاهمها : «الصهيونية والعالم الغربي» و «صوت اسرائيل» و «الحقيقة والتصوّر في الشرق الاوسط» و «قصة اسرائيل الحديثة» ، وكلها باللغة الانكليزية ، كما شارك في وضع كتاب عن حياة «وايزمان» ، واخيرا نشر سيرته الذاتية في سنة ١٩٧٨ .

(٤) ايغال آلون

ولد في فلسطين سنة ١٩١٨ ، وتخرج في احدى المدارس الزراعية ، واشترك في اقامة احدى مزارع (الكيبوتس) ، وقاد عمليات للتجسس والتخريب لحساب البريطانيين في سورية ولبنان ضد قوات فيشي خلال الحرب العالمية الثانية ، ثم شغل منصب نائب قائد «البالماخ» اى سرايا الصاعقة ، (وهي القوة الضاربة لعصابة «الهاغانا» الارهابية) وذلك في عام ١٩٤٣ ولم تمض سنتان حتى تولى قيادتها كما تولى قيادة المنطقة العسكرية الجنوبية في حرب سنة ١٩٤٨ .

ولما تم حل البالماخ«عقب قيام اسرائيل اتجه«الون» الى الدراسة في الجامعة العبرية ، وجامعتي لندن واوكسفورد . وقد عارض الاتجاهات الماركسية في «المابام» وانضم الى حزب«اتحاد العمل» بعد انشقاقه عن «المابام» وانتخب نائبا في «الكنيست» عام ١٩٥٤ .

عين وزيرا للعمل في تشرين الثاني ١٩٦١ ، ثم نائبا لرئيس الوزراء في تموز ١٩٦٨ ، ووزيرا لاستيعاب المهاجرين ، ثم وزيرا للتعليم والثقافة .

ويمكن اعتبار «آلون» احد محركي التحالف بين «اتحاد العمل» و «الماباى» عام ١٩٦٥ ، وهو من اكثر السياسيين الاسرائيليين ترويجا لفكرة «الحدود الامنة» غير المحدودة . ويشتهر باسمه مشروع للتسوية عقب حرب ١٩٦٧ يبرر التوسع الاسرائيلي الاقليمي ، ويتضمن إقامة كيان سياسي هزيل للفلسطينيين يخضع لسيطرة اسرائيل .

ويرفض «آلون» الدمج الاقتصادي الكامل بين اقتصاديات اسرائيل واقتصاديات المناطق العربية المحتلة ، ويدعو الى التنبه للمشكلات السياسية الناجمة عن اختلال التوازن السكاني لصالح السكان العرب في الأراضي التي تحتلها اسرائيل .

وقد أدت حرب اوكتوبر الى اسقاط أكبر منافس لآلون في الحياة السياسية الاسرائيلية ، وهو «موشي دايان» ، مما أفسح المجال أمامه لاحتلال المنصب الذي شغله في وزارة «رابين» وهو وزارة الخارجية . ولكن دايان عاد فيما بعد فاحتل منصبه وزيرا للخارجية في وزارة مناحيم بيغن .

له عدة مؤلفات أهمها : «بناء الجيش الاسرائيلي» .

(٥) موشي دايان

ولد في فلسطين سنة ١٩١٥ في كيبوتس دغانيا ، ثم استقر في احدى مزارع الموشاف ، ودرس الزراعة فيها ، ثم انضم الى منظمة الهاغاناه الارهابية في سنة ١٩٢٨ وعمل مع مجموعات الحراسة التي نظمتها سلطات الانتداب البريطاني لمواجهة المظاهرات العربية ، كما اشترك في الوحدات التي نظمها «وينغيت» للحراسة الليلية وتأثر بفعالياته في العمليات الانتقامية الخاطفة والهجمات الليلية . اعتقلته السلطات البريطانية بتهمة حيازة الأسلحة خلال الحركة الصهيونية عام ١٩٣٩ ، واودع السجن مدة سنتين . وفي عام ١٩٤١ أطلق سراحه لكي يقود جماعات «البالماخ» التي كانت مكلفة بمهمات استكشافية (وليست قتالية) مع قوات الحلفاء التي كانت تحارب قوات فيشي في سورية ولبنان حيث فقد عينه اليسرى في اشتباك مع تلك القوات . وقد عمل مع الاستخبارات البريطانية في اقامة شبكة اذاعية تعمل في حالة وقوع فلسطين تحت الاحتلال الالماني ، كما عمل كضابط ارتباط ومخابرة مع البريطانيين في القدس حتى عام ١٩٤٤ .

وفي حرب سنة ١٩٤٨ قاد «دايان» عمليات القوات الصهيونية في وادي الاردن ، كما قاد القوات التي استولت على اللد والرملة ، وعمل في جبهة القدس ، ثم اشترك في محادثات الهدنة في رودس سنة ١٩٤٩ ممثلا للجيش الاسرائيلي في لجان الهدنة المشتركة .

وفي عام ١٩٥٠ رفع الى رتبة لواء وعين قائدا للمنطقة الجنوبية ، ثم نقل الى قيادة المنطقة الشمالية عام ١٩٥١ ، وتولى بعد ذلك رئاسة الاستخبارات العسكرية . وفي عام ١٩٥٢ اصبح رئيسا لاركان الجيش .

قام «دايان» بتدبير سلسلة من الاعمال الانتقامية ضد مصر وسورية والاردن ولبنان عام ١٩٥٥ ، وقاد الجيش الاسرائيلي اثناء العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ . وفي اواخر عام ١٩٥٧ درس القانون والاقتصاد والعلوم السياسية .

وفي فترة اشغاله منصب رئيس الاركان كان «دايان» الراس المدبر لسياسة الردع العسكري ضد الدول العربية (عمليات الانتقام عبر الحدود) ، وبعد انتهاء خدمته كرئيس لاركان الجيش ، اتجه «دايان» الى العمل السياسي والحزبي ، وقد

تولى «بن غوريون» حضانة «دايان»سياسيا ، فانتخب نائبافي الكنيست عام ١٩٥٩ عن حزب «الماباى» واسندت اليه وزارة الزراعة في عام ١٩٥٩ ، وبقي وزيرا للزراعة في الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة حتى عام ١٩٦٤ حين ترك الوزارة على اثر نشوب خلاف بينه وبين «اشكول» وما لبث ان انشق على «الماباى»مقتفيا خطى بن «غوريون» لتكوين حزب «رافي» .

وسافر «دايان» الى فيتنام الجنوبية لدراسة اسلوب مقاومة الشعب الفيتنامي للجيش الامريكي الذي يستخدم معدات حربية متقدمة ، ولما عاد في سنة ١٩٦٦ نشر سلسلة مقالات في صحيفة «هاآرتس» ، وفي الخارج عن زيارته تلك .

وقد كان لآراء «دايان» في ضرورة التفوق العسكري الاسرائيلي كاسلوب للتعامل مع الدول العربية المجاورة اكبر الاثر في تدعيم الشعورالصهيوني للامن وفي تزايد سطوة المؤسسة العسكرية الاسرائيلية . وكان من الطبيعي ان يتولى «دايان» وزارة الدفاع في اب عام ١٩٦٦ ابان اعداد اسرائيل لشن حرب حزيران ١٩٦٧ . وفي الفترة التالية للحرب صار «دايان» رمزا لتسلط فكر المؤسسة العسكرية على المجتمع ، وتولى إدارة الاراضي المحتلةمن خلال الحكم العسكري وباعتباره وزيرا للدفاع كان «دايان» مسؤولا عن تنفيذ سياسة اسرائيل تجاه الاراضي العربية المحتلة باستخدام اسلوب العقاب الجماعي ، ونسف المنازل ، وتبني سياسة الجسور المفتوحة عبر نهر الاردن ، والردع الجسيم ضد الفدائيين الفلسطينيين في اعقاب اى من عملياتهم العسكرية . ونادي «دايان»بانشاء مزيد من المستعمرات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة وبانشاء ميناء يميت قرب رفح ، وهو الامر الذي اعتبره عدد من قيادات حزب العمل اعلانا مبكرا عن نوايا اسرائيل .

ويصف الكثيرون «دايان» بنقص الثقافة والغرور والتكالب على كسب شعبية بين الشباب . وهو مولع بالاثار القديمة والتنقيب عنها .

وقد وجهت الى «دايان» عقب حرب ١٩٧٣ انتقادات لاذعة من العسكريين والقيادات المدنية الاخرى في حزب العمل وخاصة «شابيرو» و «سابير»و«ايبان» ، وطالبت اكثر من جهة باستقالته من وزارة الدفاع . وعلى اثر نشر تقرير

لجنة (آغرانات) اضطرت «غولدا مئير» الى تقديم استقالة حكومتها التي كان «دايان» احد اعمدتها الرئيسية .

ولما شكل «رابين» حكومتة خلفا لحكومه «غولدا مئير» بقي «دايان» عضوا في حزب العمل ، لكنة استمر في نهجه المعارض لسياسة الحكومة الرسمية وخاصة فيما يتعلق بالموقف من الضفة الغربية ، ولأية «تنازلات» قد تقدمها وزارة رابين للعرب .

وبعد انتصار «الليكود» في الانتخابات الاخيرة ، ولما عرض علية «بيغن» ان يتولى منصب وزير الخارجية في حكومته ، قبل «دايان» هذا العرض على الرغم من الانتقادات والاحتجاجات التي صدرت عن حزبه وعن بعض وسائل الاعلام الاسرائيلية .

◇

المصادر

Brecher, Michael,The Foreign Policy Sytsem of Israel, London (Oxford), 1972.

Bnownstein; Lewis,Decision Making in Israeli Foreign Policy: An Unplanned Process' in: Political Science Qurterly, Vol. 92, no. 2, Summer 1977.

Eytan, Walter, The First Years: ADiplomatic History of Israel, New York (Simon and Schuster), 1958.

(وعلى هذه المصادر الثلاثة اعتمدنا بصورة رئيسية)

Barnes, Williamand Morgan, John Heath. The Foreign Service of the United States: Origins, Development and Function. Washington, D. C. (Department of State), 1961.

Eban, Abba.Voice of Israel An Autobiography, London (Weidenfeld and Nicolson), New York 1978.
1957. Israel Government Yearbooks.

Kernin'Mordechai,E., Israel and Africa, A Study in Technical Cooperation, New York (Praeger), 1964.

Mcdonald, JamssMy Mission in Israel, London (Gollancz), 1951
Patai, Raphael (ed.) Encyclopaedia of Zionism and israel, New York (Herzil -Mograw-Hill). 1971.

Pearlman, MosheBen Gurion Looks Back, New York 1965 State of Israel, Givil Service Commission, Twenty Years of Service, Jerusalem, 1968.

Strang, Lord,and other Members of the Foreign Service, the Foreign Service, London (Allen and Unwin). 1957.

صايغ . فايز **الدبلوماسية الصهيونية** . بيروت (مركز الابحاث – منظمة التحرير الفلسطينية) . ١٩٦٧ .

صفوة . نجدة صفوت . **اليهود والصهيونية في علاقات الدول الكبرى** . بغداد (وزارة الخارجية العراقية) . ١٩٦٧ .

العابد . ابراهيم . **سياسة اسرائيل الخارجية** . بيروت (مركز الابحاث – منظمة التحرير الفلسطينية) . ١٩٦٨ .

المسيرى . الدكتور عبد الوهاب . **موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية** القاهرة (مطبعة الاهرام التجارية) ١٩٧٥ .

موسى . شحاده . **علاقات اسرائيل مع دول العالم** . بيروت (مركز الابحاث – منظمة التحرير الفلسطينية) . ١٩٧١ .

(١٥) «ازفستيا». موسكو. ٢١ مايس ١٩٦٤ .

(١٦) «**نيويورك تايمس**». الطبعة الاوربية. ٢٢ مايس ١٩٦٤ .

الفصل الرابع

(١٧) State of Israel. Civil Service Commission, **Twenty Years of Service**, Jerusalem, 1968, P. 18 .

(١٨) **Israel Government Yearbook, 1964 — 1965,** P. 178.

(١٩) ناركيس (مدير الكلية) في حديث لمجلة «جويش ابزرفر» ، المجلد ١٤ ، العدد ٤٨ . ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ – نقلا عن: ابراهيم العابد، المرجع سالف الذكر، ص١٩٢٧ .

(٣) المرجع السابق

(٢٠) Lewis Brownstein Decision Making in Israeli Foreign Policy. in: **Political Science Quartariy,** Vol . 92, No. 2, Surmer ,1977, P. 270.

(٢١) بقي ابا ايبان ممثلا دائما في الامم المتحدة ١١ سنة وسفيرا في واشنطن ٩ سنوات .وايلات سفيرا في لندن ٩ سنوات وكوماي ممثلا دائما في الامم المتحدة ٧ سنوات ،وايتان سفيرا في باريس اكثر من عشر سنوات. ونجار سفيرا في بروكسل ٨ سنوات.

(٢٢) بريشر. المرجع سالف الذكر.

(٢٩) المرجع نفسه .

(٣٠) المرجع نفسه .

(٣١) Moshe Pearlman . **Ben Gurion Looks Back** , 1965, P. 127.

(٣٢) المرجع نفسه .

(٣٣) Mordechai E. Krenin, Israel and Africa, A Stud in Technical Cooperation, New York, 1964, P. 14.

(٣٤) بريشر، المرجع سالف الذكر، ص٥١٧

(٣٥) ابنان ، المرجع سالف الذكر، ص ٢٢٠ - ٢٢١

(٣٦) هذه المعلومات مستقاة من الكتب السنوية لحكومة اسرائيل . والمعلومات الخاصة بالستينات من التقارير السنوية لوزارة الخارجية الاسرائيلية .

(٣٧) انظر شحاده موسى، **علاقات اسرائيل مع دول العالم ١٩٦٧ - ١٩٧٠** ،بيروت ،١٩٧١، الملحق رقم ٥ ،ص٥١٥

ملحق

(٥٢) «دافار» جريدة يومية اسرائيلية تأسست عام ١٩٢٥، ويصدرها «الهستدروت» ،وهي تعبر عن اراء «الصهيونية العمالية » والقيادة التقليدية لحزب العمل الاسرائيلي. وبعد قيام اسرائيل اصبحت تعتبر جريدة شبه رسمية تعبر عن رأي الحكومة .

(٣٨) براونشتاين، المرجع سالف الذكر، ص٢٧٠ - ٢٧١

(٣٩) المرجع نفسه ،ص٢٧٠ .

(٤٠) ان المصدر الرئيسي لهذا التحليل لعملية اتخاذ القرارات في وزارة الخارجية الاسرائيلية هي المقابلات التي اجراها «مايكل بريشر» مع عدد من كبار المسؤولين في تلك الوزارة في ازمنة مختلفة، يضمنهم وزراء الخارجية السابقون والمديرون العامون وغيرهم من كبار موظفي الوزارة (انظر: بريشر ،المرجع سالف الذكر، ص٥٢١ وما بعدها) .

(٤١) المستشار في الوزارة Adviser غير المستشار في السفارة، (Counsellor) ،فـ«المستشار » في السفارة احدى «الرتب » الدبلوماسية او احدى درجات الموظفين الدبلوماسيين الذين يعملون في البعثات في الخارج اما منصب «المستشار في الوزارة فهو يدل على المعنى العام للكلمة المستعمل بمعناه المعروف في الوزارات الاخرى .

(٤٢) بريشر، المرجع سالف الذكر، ص ٥٣١ - ٥٣٢ .

(٤٣) المرجع نفسه، ص ٥٣٢

(٤٤) اللجنة الاولى : هي احدى اللجان الرئيسية في الجمعية العامة للامم المتحدة ،وتختص بشؤون السياسية وشؤون الامن وتنظيم التسلح .

اما اللجان السياسية الخاصة فهي تشارك في اعمال اللجنة الاولى وتساعدها فيها .

(٤٥) وهي لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية.

(٤٦) وهي لجنة الشؤون الاجتماعية والانسانية والثقافية .

(٤٧) وهي اللجنة المختصة بشؤون الوصاية والاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي .

(٤٨) وهي لجنة الشؤون الادارية والميزانية .

(٤٩) وهي لجنة الشؤون القانونية .

(٥٠) المرجع نفسه .

(٥١) المرجع السابق ، ص ٥٣٩ .

طبع الدار العربية – بغداد

رقم الايداع في المكتبة الوطنية
١٣٣٢ لسنة ١٩٨٢

سعر الكتاب ٨٥٠ فلساً

الطبعة الأولى ١٩٨٢



لندن – بغداد

طبع الدار العربية – بغداد

رقم الايداع في المكتبة الوطنية
١٣٣٢ لسنة ١٩٨٢